

مخضر الجلطة رقم 162**التاريخ:** الخميس 30 شوال 1445هـ (9 ماي 2024م).**الرئاسة:** السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة عرض السيد رئيس الحكومة أمام غرفتي البرلمان لتقديم الحصيلة المرورية لعمل الحكومة 2021-2024.**السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها الحضور الكريم،

تطبيقاً لأحكام الفصل 101 من الدستور، لاسيما الفقرة الأولى منه، وعلى إثر تقديم السيد رئيس الحكومة بمبادرة منه عرض حول "الحصيلة المرورية لعمل الحكومة" في الجلسة العامة المشتركة بين مجلسي البرلمان يوم الأربعاء 24 أبريل 2024؛

وعملاً بأحكام المادة 274 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، التي تنص في فقرتها الأخيرة على أن مناقشة العرض المذكور تتم في مجلس المستشارين بناء على الترتيب المتفق عليه في ندوة الرؤساء، وبناء على مداولة مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة؛

يعقد المجلس اليوم هذه الجلسة العامة التي نخصها لمناقشة الحصيلة المرورية لعمل الحكومة، وذلك وفق الترتيب الذي تم الاتفاق عليه في ندوة الرؤساء بتاريخ 07 ماي 2024.

وسنخصص لهذه الجلسة حيزاً زمنياً قدره 180 دقيقة موزعة بالتساوي بين المجلس والسيد رئيس الحكومة المحترم، وذلك بحصة 90 دقيقة لكل منهما. وأفتح الآن باب المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكراً السيد الرئيس.

أولاً، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نقف اليوم أمامكم في هذه المحطة الدستورية المتميزة واللحظة السياسية ذات الدلالة القوية بكل مسؤولية، لمناقشة ما تحقق من مكاسب وإنجازات استثنائية، خلال سنتين ونصف من تدبير هذه الحكومة للشأن العام، وللوقوف على الأثر الإيجابي لهذه المكاسب والمنجزات على بلادنا وعلى حاضر ومستقبل المواطنين والمواطنات.

لقد استمدت حكومتكم، السيد الرئيس، شرعيةً من الاستحقاقات الانتخابية لـ 08 شتنبر 2021، والتي جرت في إطار تمرين ديمقراطي، تميّز بمشاركة سياسية كبيرة للمغاربة، وعبروا من خلالها على اختيارهم في صناديق الاقتراع بكثافة وشفافية وديمقراطية.

نحييكم، السيد الرئيس، على حضوركم إلى البرلمان، بمبادرة منك وكلكم ثقة منسجمين في ذلك مع الدستور لتقديم حصيلة أداء وإنجازات هذه الحكومة، في سياق عالمي تنفق جميعاً أنه صعب، مطبوع بالأزمات الوبائية، ومُتقلب اقتصادياً واجتماعياً، اهتزت فيه القيم، وقَلَّت فيه المرجعيات، مُنسيماً باللا يقين الاقتصادي.

لقد جعلت، السيد رئيس الحكومة، من التوجهات الملكية وتعليماته السامية، خارطة طريق عملك حيث سَعَيْت إلى تكريس كل الجهود والمبادرات لتقوية مؤسسة الأسرة وتعزيز الروابط الأسرية وجعلها محور كل التدخلات، كما اشتغلت على تعزيز قيمنا الدينية والوطنية والنسب بثوابت الأمة ومقدساتها.

جعلت من صيانة الروابط الاجتماعية والعائلية، أحد الدعائم الأساسية لترسيخ التوازن المجتمعي وفق مسار تنموي رائد، يسعى إلى تحقيق التقدم في إطار منظومة متناسقة اجتماعياً ومجالياً.

واسمحوا لي أن أعنتم هذه الفرصة لأعبر لكم عن اعتزازنا الكبير في فريق التجمع الوطني للأحرار بالمكانة المرموقة التي تَبَوَّأتها بلادنا إقليمياً وقارياً ودولياً، بفعل الرؤية الحكيمة لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، التي مكنت من تعزيز دورها كدولة رائدة وفاعلة على مستوى القارة الإفريقية.

وتتويجاً لهاته المكانة المعترفة، أُتخِذت بلادنا لرئاسة مجلس حقوق الإنسان ولرئاسة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي للمرة الثالثة.

منوهين عالياً بمستوى التعبئة الداخلية التي أبان عليها المغاربة من جديد وراء جلالته في قضيتنا الأولى، قضية الصحراء المغربية، جعلت بلادنا تُنجز في الأقاليم الجنوبية للمملكة نمودجا تمويماً رائداً، وبوابة للتنمية نحو القارة الإفريقية وفق دينامية تنموية واعدة تراهن على الاقتصاد الأزرق لتحقيق تنمية

لمنظومتى التعليم والصحة، وأعلنت زيادة عامة وغير مسبوق في الأجور لفائدة نساء ورجال التعليم، إيماناً منك بالدور المحوري الذي تلعبه هذه الشريحة في العملية التعليمية.

وبفضل إرساء الحوار الاجتماعي في شقيه الوطني والقطاعي، حُرِّجَتْ بنتائج تاريخية، بعدما عملت على تحسين وضعية جميع موظفي القطاع العمومي والخاص، وقبل ذلك أطر التعليم العالي من بعد 22 سنة من جمود أجورهم.

السيد رئيس الحكومة،

هذه كانت مداخلة ديال الفريق والوقت يداهمنا، ولكن خصني نقول واحد القضية بأن جبتي نهار اللي قدمت التصريح وقدمت الحصيلة كان خطاب ديال الصراحة، وهذا المسألة المواطنين شعرو بها، وأنا اليوم كقول لك بأن هذا ماشي بالنسبة ليا حصيلة ديال الحكومة، ولكن هاذي بالنسبة ليا أنا تجديد الثقة، المواطنين المغاربة شعرو بها، احنا سياسيين مغاربة، مواطنين، اليوم أنا نقدر نسميها تجديد الثقة، وخير ما نختم به قوله تعالى:

"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُحَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ".

صدق الله مولانا العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الهامة التي خصصها مجلسنا الموقر لمناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة، التي عرضتموها أمام البرلمان.

ونغتم هذه الفرصة لنشيد بهذه المبادرة الدستورية الهامة المتخذة من الحكومة، والتي تركز بحق مفهوم الحكومة الملتزمة سياسيا ودستوريا، والمقدرة للسلطة التشريعية من خلال جعل البرلمان الفضاء الطبيعي لاحتضان النقاش حول قضايا الأمة والوطن.

السيد الرئيس،

كلما تذكّرنا الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي، رحمه الله، تذكّرنا معه الانتقال الديمقراطي الذي أقره المغفور له الحسن الثاني، طيب الله ثراه.

وينفس روح الوفاء والعرفان، نحن على يقين تام أن المغاربة سينذكرون حكومة عزيز أخنوش بالانتقال الاجتماعي الذي أقره جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

في هذا الإطار، لا بد من تهنئة الحكومة على الدعم المباشر الذي أقرته لفائدة الفئات المعوزة، والذي نعتبره الأول في تاريخ الحكومات المغربية، في إنجاز غير مسبوق، البرنامج الذي لم تتردّدوا فيه، بل سارعت إلى تنزيل تعليمات جلالة الملك في الآجال المحددة، وبما تقتضيه السرعة المطلوبة، رغم كل الإكراهات وفق منظومة جديدة ارتكزت على تجميع جهود الدولة في المجال الاجتماعي.

لقد وقّعت شخصيا، رفقة الفريق الحكومي المعني بتنوع وتنزيل كل تفاصيل هذا الإنجاز الثوري، واستفادت منه حوالي 3.6 مليون أسرة مغربية.

حيث توصلت الأسر المستهدفة بمبالغ الدعم بعدما جعلتم السجل الاجتماعي الموحد الآلية الوحيدة لضمان الاستفادة.

وظل تعميم التغطية الصحية على الفئات المعوزة خيارا استراتيجيا لكم، استفاد منه أزيد من 10.5 مليون مغربية ومغربي سُجّلوا في برنامج "أمو تضامن"، تحمّلت الدولة إشترآكائهم الشهرية في إنجاز يبقى تاريخي، وهو ما عزز نبل وقيم التضامن والتكافل التي تميّز بها أمتنا المغربية العريقة الضاربة جذورها في أعماق التاريخ.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نُجمّع بأن كل آليات الاستهداف تهم بالأساس حماية الأسرة المغربية باعتبارها حاضنة المجتمع وتوآته الصلبة، الحاملة للقيم المغربية ومجال تنشئة الأجيال، بل نعتبرها محور كل السياسات العمومية، معتبرين الدعم المباشر الموجه للسكن دعامة أساسية لتعزيز التعاقد الاجتماعي الجديد، الذي أصبح يربط الدولة بالمواطن لضمان حق مختلف الشرائح الاجتماعية والأسر المغربية من الولوج إلى سكن لائق، أُحجّرت من خلاله منصة رقمية لتلقي الطلبات، وشارك فيها جميع المغاربة بما فيهم مغاربة العالم في أكبر عملية دعم عرفتها البلاد لقطاع السكن منذ الاستقلال.

لقد أقررت زيادة غير مسبوق في ميزانية قطاع الصحة والتعليم، في هذا الإطار نُسجّل بقوة، مجهودك الإرادي والشجاع في مباشرة الإصلاح في هاذين القطاعين، من خلال إجراءات غير مسبوق وغير معهود.

اتسمت سياساتها العمومية في وقت سابق بالتردّد، تحكّمت فيها هواجس انتخابية محضة، عكس ذلك استحضرت في تدبيرك ثقة جلالة الملك ومصحة الوطن والأجيال القادمة.

وينفس هذه الروح الوطنية، باشرت الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية، بكل مسؤولية سياسية وقناعة عالية، وقمّت بإصلاح جذري

بلادنا لأول مرة رأس السنة الأمازيغية كعطلة رسمية مؤدى عنها، وفتح بلادنا من جديد ورش تعديل مدونة الأسرة، وغيرها من التوجيهات السامية التي ظلت خير بوصلة في طريق الحكومة التي نجحت في تنزيل وترجمة هذه العبقريّة الملكية الحكيمّة في شتى المجالات.

السيد رئيس الحكومة،

إن سر النجاح الجماعي لنا كأغلبية متضامنة ومنسجمة، يكمن في أنه رغم الظروف الطارئة الصعبة التي واجهتها الحكومة طيلة السنتين الماضيتين، تسلحت بالأمل وبالإرادة السياسية القوية، حققت الكثير من النجاحات في مختلف المجالات، فقوة الحكومة الحالية هي أنها رغم الأزمات لم تلجأ إلى التقشف والاضطواء على الذات أو للخصوصية، بل بالموازاة مع مواجهة الطوارئ، استمرت في تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى كثنائية للتنمية والرفق والتطور.

وفي هذا الإطار لا بأس أن نذكر ببعض أوجه هذه الثنائية، كما يلي:
أولاً، بالموازاة مع تدخلها المستعجل نتيجة زلزال الحوز واتخاذ تدابير مستعجلة تم إعادة إيواء السكان وتأهيل البنية التحتية وإعادة إعمار المناطق المتضررة، واصلت الحكومة تنزيل برنامج الدعم المالي المباشر للمواطنين والمواطنات في مجال السكن في سابقة عبر التاريخ بغلاف مالي كبير يبلغ 9.5 مليار درهم سنوياً، خلال الفترة ما بين 2024 و2028، من شأنه تحسين ظروف عيش حوالي 110.000 أسرة سنوياً، كما واصلت سياسة تخفيف إجراءات وشروط البناء بالعالم القروي، وتعديل التشريعات الأساسية في مجال السكني والتعمير.

ثانياً، بالموازاة مع إقرار الحكومة لدعم اجتماعي مالي مباشر للأسر الفقيرة والمعوزة، قامت بتنزيل العشرات من المراسيم والقوانين في مجال الصحة تكريساً للدولة الاجتماعية ودولة كرامة لجميع المواطنين والمواطنات، إضافة إلى أن الدولة باتت تتحمل اليوم اشتراك أكثر من 10.5 مليون شخص من الأسر الهشة والمعوزة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما يعادل 9.5 مليار درهم، ناهيك عن مضاعفة ميزانيات تأهيل قطاع الصحة والتعليم وتقويتها وتطوير بنيتها التحتية حتى يتسنى لها الرفع من مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات.

ثالثاً، بالموازاة مع تفعيل القرار الملكي السامي بتنزيل العمل بالسجل الاجتماعي الموحد نهاية سنة 2023، استمرت الحكومة في تنزيل برنامج محاربة الفوارق المجالية حتى بلغ معظم أهدافه على مستوى الاستهداف الترابي وكرس الآثار الإيجابية على الفئات الاجتماعية المستهدفة من أجل تحسين مستوى معيشتها وفك العزلة عنها.

رابعاً، بالموازاة مع الاستمرار في تنزيل برنامج تأهيل وبناء المحاكم والفضاءات القضائية ببلادنا وتعزيز رقمنة العديد من الخدمات القضائية، حققت الحكومة ثورة تشريعية في قطاع العدل أثمر إقرار تشريعات جديدة

السيد رئيس الحكومة،

قبل التطرق لمضمون الحصيلة الإيجابية التي حققتها الحكومة والتي وردت بالأرقام والدلائل في عرضكم القيم، قبل كل ذلك نحمد الله على نعمة الأمن والأمان الذي يعم بلادنا، والاستقرار السياسي والتقدم الديمقراطي والاجتماعي، والمكانة المحترمة التي تحظى بها بلادنا داخل الساحة الدولية، بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الساهر على أمن وأمان المواطنين والمواطنات، وبفضل تضحيات كذلك كل من القوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، القوات المساعدة، الوقاية المدنية والسلطات المحلية التي تقدم لهم كل الشكر والامتنان على كل ما يسدوه خدمة للملك والوطن.

السيد رئيس الحكومة،

إن أهمية الحصيلة الإيجابية التي حققتها الحكومة الحالية تبرز في السياق العام الذي تحققت فيه، والظروف الصعبة التي واجهتها عند اشتغالها، وهي صعوبات نذكر بها من باب الحقيقة والشهادة للتاريخ، فالحكومة تحملت مسؤوليتها الكاملة في ظل تحديات خارجية وداخلية جد صعبة أبرزها:

- إرث اقتصادي واجتماعي صعب نتيجة ثلاث سنوات من تداعيات وباء "كورونا";

- اندلاع الحرب بين أوكرانيا وروسيا وما صاحبها من تقلبات في الأسواق الدولية، وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي لبلادنا;

- ارتفاع حدة التضخم الخارجي وانعكاسه على اقتصاد بلادنا;

- ثقل ثلاث سنوات من الجفاف الحاد وندرة غير مسبوقة في المياه;

- فاجعة الزلزال الذي ضرب عدة أقاليم من بلادنا.

وبغیرها من الظروف والإكراهات الطارئة التي فرضت على الحكومة اتخاذ تدابير مالية جانبية مستعجلة لم تكن ضمن مخططاتها وسياساتها القطاعية، لكنه قدرها العاشر وسوء حظها، أو ربما من حسن حظها الابتلاء والامتحان بهذه الظروف والسيئات الصعبة لتبرهن للجميع من قوتها وعن كفاءتها، فالحكومة القوية هي التي تحول المحن إلى منح وفرص، ليس للتغلب على الطوارئ والمستجدات فحسب، بل لتنزيل الأوراش المسطرة في برنامجها الحكومي المتعاقد حوله مع مثلي الأمة.

وللحقيقة، بل التاريخ، لا يمكننا الحديث عن أي نجاح للحكومة ولببلادنا عموماً في مختلف المجالات، دون التوقف عند دور التوجيهات الملكية السامية، والمبادرات الملكية الاستراتيجية التي قادت تقدم بلادنا وحققت الطفرة التنموية والاقتصادية والرياضية التي نعيشها اليوم، وراكت النجاحات على مستوى وحدتنا الترابية، ومنحت بلادنا ريادة حقوقية بترأسها لأول مرة مجلس حقوق الإنسان، ونبهنا ثقة العالم في تنظيم كأس العالم 2030، وسن

عن منجزات الحكومة في قطاع الماء من خلال الرفع من وتيرة إنجاز السدود ومحطات تحلية مياه البحر، وغيرها من المجالات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يسعنا الوقت من أجل التطرق بتفصيل لحصيلة حكومتكم التي نعتبرها في فريق الأصالة والمعاصرة جد مشرفة، رغم الصعوبات والإكراهات، حصيلة تعكس قوة انسجام المكونات السياسية للأغلبية الحكومية، حصيلة تركز نجاعة الاختيارات والتوجهات السياسية للأغلبية الحكومية، حصيلة تشكل نفسا جديدا لمواصلة الإصلاح بنفس العزيمة والإرادة خلال الباقي من الولاية الحكومية الحالية، لتحقيق ما يصبو إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره من آمال في بناء مغرب الديمقراطية والكرامة وحقوق الإنسان، وطن التنمية والتقدم والازدهار، فنحن معكم وفقكم الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يسعنا في فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، إلا أن نهنئكم السيد رئيس الحكومة على العرض القيم الذي قدمتموه أمام غرفتي البرلمان، إعلا بالفصل 101 من الدستور.

نشدد على أيديكم، السيد الرئيس، لأنه رغم المطبات والظروف الوطنية والدولية الصعبة، أصرتم على المضي قدما بصبر وثبات لوضع لبنات الإصلاح والإنجاز، مسلحين بالتوجيهات الملكية السامية وبأغلبية قوية ومنسجمة. وفي هذا الإطار، لا يفوتنا في الفريق الاستقلالي، إلا أن نشيد بالمقاربة الملكية المتبصرة لقضايا المغرب الحيوية فيما يخص وحدته الترابية وقضايا التنمية ذات البعد الاستراتيجي والمستقبلي.

ولا بد من الإشارة هنا بالدور الريادي الذي يلعبه جلالته الملك، في الدود عن حوزة الوطن وتبنيه مقارنة قوية وواضحة على المستوى الدبلوماسي، أضحيت تعجل بحل للصراع المفتعل في الصحراء المغربية، مبني على السيادة المغربية التي تجد شرعيتها في التاريخ وفي المواثيق الدولية.

ولا يسعنا إلا أن نوه بتجند المغاربة قاطبة، وراء جلالته الملك للدفاع عن وحدة الوطن، كما نشدد على أيدي جنودنا المرابطين في الثغور وعلى أيدي

وتغيير تشريعات أساسية لم يطلها التغيير لأزيد من أربعين سنة مثل مشاريع القوانين التي تمه المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية، القانون الجنائي والمهن القضائية والقانونية.

خامسا، بالموازاة مع الدعم الاستعجالي للكثير من الإبداعات الثقافية والفنية والعديد من الخدمات الموجهة للشباب، تم التوجه نحو إقرار تشريع موافق لحقوق المؤلف، والنهوض بالتراث الوطني وحمايته، وإعادة الولوج للفعل الثقافي وتكريس الوضع الاعتباري للمبدعين والفنانين، وتفعيل سياسات ناجعة وملموسة لفائدة الشباب كجواز الشباب الذي يقدم الكثير من الخدمات لهم.

سادسا، بالموازاة مع إقرار النظام الأساسي الجديد لنساء ورجال التعليم العالي الباحثين، بعد 20 سنة من التأخر، تم تسطير برنامج تكوين 1000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد بمشاريع بحثية متميزة تسهم فعلا في الرقي بالبحث العلمي، وإطلاق 63 مركزا للتميز توفر أزيد من 113 مسلكا جامعا وتعميم مدن الابتكار وإحداث 3 معاهد موضوعاتية للبحث في مجالات ذات الأولوية، كالماء والذكاء الاصطناعي.

سابعا، بالموازاة مع خلق فرص الشغل المؤقتة عبر برامج "فرصة" و"أورش"، تم الرقي بألية التفاوض مع النقابات إلى مستوى مؤسسة للحوار الاجتماعي، وإعادة هيكلة التكوين المهني لضمان تنوع في العرض يغطي طلبات السوق والتسريع في تنزيل مخطط مدن الكفاءات والمهن، وتخصيص أزيد من 20 مليار درهم لتحسين ظروف وضعية العديد من شغيلة القطاعين العام والخاص.

ثامنا، بالموازاة مع تدخل الحكومة لدعم غاز البوتان والكهرباء جراء الأزمة العالمية والارتفاع الصاروخي لهذه المواد في السوق الدولية، واصلت الحكومة تسريع وتيرة إنجاز خط أنبوب الغاز الإفريقي، وتسريع وتيرة الانتقال الطاقوي ببلادنا، ووضع عرض الهيدروجين الأخضر رهن إشارة التشجيع على الاستثمار.

تاسعا، بالموازاة مع برامج مستعجلة في قطاع ترحيل الخدمات، واصلت الحكومة تنزيل "استراتيجية المغرب الرقمي 2030" لتعزيز دور الرقمنة في التطور السوسيو اقتصادي والاجتماعي، والرفع من وتيرة تبسيط الإجراءات الإدارية، وتنزيل خارطة طريق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية 2022-2025 عبر الكثير من الإجراءات والبرامج داخل الفضاءات العمومية.

عاشرا، بالموازاة مع تدخل الحكومة ببرامج استعجالية لتوفير الماء الصالح للشرب ولدعم الفلاحين نتيجة الحفاف استمرت الحكومة في تنزيل توجهاتها داخل قطاعي السياحة والصناعة التقليدية اللذين عرفا انتعاشا هاما في السنة الأخيرة وداخل قطاع الاستثمار من خلال إقرار ميثاق الاستثمار الجديد وقانون المراكز الجهوية للاستثمار، وجعله منظومة مبتكرة وقاطرة للتنمية، أحدثت تحولا عميقا في مجالات الاستثمار داخل كافة التراب الوطني، ناهيك

أخرى كلها طلع الكهرباء، وكذلك رفع الأجرة ديال الأستاذ ورفع الأجرة ديال المهني ديال الصحة، هاذي كلها في صالح الطبقة الوسطى.

نعم يجب إصلاح الضريبة على الدخل، والحكومة غادي تجيب بتصور متكامل في ميزانية 2025، وفهاد الإطار احنا فالفرق الاستقلالي نؤيد مراجعة الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل والرفع من الحد الأدنى للإعفاء من الضريبة لتصل تدريجيا إلى 72.000 درهم وغيرها من الإجراءات التي تصب في مصلحة الطبقة المتوسطة.

كاين اللي كتب بأن الحكومة بسياستها الضريبية هي تتنخرط في منطق إعادة توزيع الثروة وماشي في منطق خلق الثروة، ومن قال هذا مخطئ تماما. أولا، الحكومة نقصات من الضرائب ووسعات من الوعاء الضريبي ورفعات من الموارد الجبائية، خصنا نقولو باز، يعني هذا عمر حتى شي حكومة ما دارتو من قبل.

ثانيا، الدعم المباشر ماشي توزيع للثروة، ولكن هو استثمار في القدرات، هاذ الاستثمار سيعود بالنفع على العجلة الاقتصادية، لأنه غادي يرفع من الاستهلاك.

وثالثا، التردد والخوف ديال الرأسمال الوطني هو مشكلة بنيوية ما غاديش يحلها، لا الإعفاءات الضريبية ولا الخفض من الضغط الضريبي، ولكن تحسين مناخ الأعمال وتحسين العراقل الإدارية والبيروقراطية، والحكومة الحالية مؤهلة أكثر من غيرها لتذليل هذه العقبات، ذاك الشي اللي قامت به الحكومة في مجال الاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار وتبسيط المساطر والرقمنة أساسي، وغادي يستمر للوصول إلى صفر (0) عراقل في وجه الاستثمار وغادي تقوم بإجراءات مهمة وملموسة لصالح تشجيع استثمارات مغاربة العالم ولصالح الرأسمال الوطني.

نعم، ارتفعت البطالة السيد الرئيس، ولكن لننظر إلى الأرقام باش نفهمو أشنو جرى، غادي نشفو فقط الفصل الأول من 2024 تم خلق 60.000 منصب شغل في قطاع الخدمات، 34.000 في الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية، 34.000 في البناء والأشغال العمومية، ولكن في نفس الوقت تم فقدان 204.000 منصب شغل في الفلاحة، البطالة هي قروية بالأساس، الموقف ديال بني ملال مثلا راه حاوي هاذي سنتين، الماء القليل اللي كان عندنا فيين الويدان دينا للمسيرة باش نعطيو الماء الشروب للدار البيضاء، وهاذي أولوية، للدار البيضاء الجنوبية وهاذي أولوية، كل الحكومات اللي كانت قبل ووضعت محطة ديال الدار البيضاء لتحلية المياه اللي كانت خصها تكون في 2016 كون ربطات بين الأحواض المائية ما كانش غادي نوصلو لهاذ الشي.

إذن لولا تدخل الحكومة الحالية باش تربط بين حوض سبو وحوض أبو رقراق الوضعية كانت غادي تكون كارثية لا قدر الله، إن شاء الله مع إيجاد

قوات الأمن والدرك والقوات المساعدة والوقاية المدنية على تضحياتهم الجسام من أجل أمن الوطن وطمأنينته.

ولا يفوتنا كذلك، أن نوه بالموقف الثابت للمملكة المغربية من قضية فلسطين، وندين الهجوم الإسرائيلي الغاشم على غزة وعمليات التقتيل المنهج والإبادة التي تطال المدنيين العزل، ونمّن الجهود التي يقوم بها جلالة الملك، رئيس لجنة القدس، في دعم الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.

السيد الرئيس،

لقد نحتج أتم وفريقكم الحكومي في التنزيل الحقيقي للوعود التي عبرتم عنها في البرنامج الحكومي، مقاربتكم للشأن العمومي كانت برغائية وعملية، ولكن حين يتطلب الأمر مقارنة سياسية تتوخى تعبئة كل من يمه أمر الإصلاح، تقومون بذلك كما حصل في تجاوز أزمة التعليم والقانون الأساسي أو تدبير الحوار الاجتماعي مع الفرقاء أو قضايا أخرى.

السيد رئيس الحكومة،

هناك من يقول إن هذه الإصلاحات وهذه الأرقام التي سردتم لم يكن لها وقع على حياة المواطنين اليومية، وهذا الطرح مجانب للصواب تماما، لأن الإصلاحات التي اعتمدها الحكومة في تنزيل البرنامج الملكي في التغطية الاجتماعية، بدأت كنعطي الثمار ديالها، ولأن المنظومة الصحية في طور التأهيل والولوج إلى الخدمات يتحسن وتعميم مدرسة الريادة بدأ، والتحويلات المباشرة لصالح الفقراء ولا واقعا حقيقيا والزيادات في الأجور في (SMIG¹) و(SMAG²)، والتي اعتمدها الحكومة بدأت تقوي القدرة الشرائية ديال المواطنين والمواطنات، والتضخم هبط إلى أدنى مستوياته. أنتوما، السيد الرئيس، ما قولتوش سوف نعمل ولكن عملتم، وما قولتوش دابا نديرو ولكن درتو، وعمق الإصلاح الذي اعتمدهتو الحكومة بدا الوقع ديالو الإيجابي تبيان على حياة المواطنين.

السؤال اللي خصنا نطرحو، هو لو لم تتخذ الحكومة الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة مخلفات كورونا والتضخم والجفاف، أشنو كان غادي يجرى؟ لو أن الحكومة ما خصصاتش 8 مليار درهم لدعم النقل، ولا 10 دالمليار لمساعدة الفلاحين، ولا 9 مليار لدعم الأجور في إطار الجولة الأولى من الحوار الاجتماعي، ومئات الملايين لدعم استيراد أكباش العيد لتبقى بئمن لا يتجاوز 3000 درهم، لو أنه الحكومة ما دارتش هذاك القناة الرابط بين حوض سبو وأبو رقراق، لو لم تفعل الحكومة كل هذا كانت الوضعية غادي تكون ما شي صعبة ولكن كارثية لا قدر الله.

هناك من يقول بأن الحكومة ما دارت والو للطبقة الوسطى، وهذا أمر فيه مغالطات كثيرة، الرفع من الأجور مرتين في ظرف سنتين ونصف، الدعم المباشر للسكن، خفض الضرائب، استقرار أسعار الكهرباء، بينما في دول

² Salaire Minimum Agricole Garanti.

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.

السيد رئيس الحكومة،

هاذ الإنجازات وإنجازات أخرى كثيرة باشرت هذه الحكومة منذ اليوم الأول، لم تكن لتكون لولا الانسجام الحكومي والتدبير السياسي لعمل مكونات الأغلبية وتعاضدها، الأحزاب الثلاثة غلبت مصلحة المواطنين بدل المصلحة الحزبية، والأحزاب الثلاثة المكونة للأغلبية يمكن لها أن تلعب دورا رياديا في تجديد الحقل السياسي.

فهاذ الإطار، نقتح على جميع الأحزاب تبني ميثاق الأخلاقيات الذي نادى به جلالة الملك واعتمده حزب الاستقلال في مؤتمره الأخير، والذي يقول بوجود تخليق الحياة السياسية وتطهيرها من كل الشوائب.

ولكن فهاذ الإطار، السيد الرئيس، بغينا أنه يكون فتح ديال تحضير الانتخابات 2026، إعادة النظر في مدونة الانتخابات، القوانين المؤسسة للغرف، التقطيع الجماعي، مغاربة العالم، والكل في أفق استعادة ثقة المواطنين وضمان مشاركة أكبر فاللعب الديمقراطية، والتقطع مع الممارسات السلبية التي تشوب العملية الانتخابية.

انتوما، السيد الرئيس، إن قلمت ستفعلون فعلتم، تمنى لكم النجاح في النصف الولاية الثانية كما نجحتم في نصف الولاية الأولى، مستنيرين بتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني غاية الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر للمساهمة في تقييم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وذلك من منطلق المرجعية الحركية التي تجعل دوما المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار، ولا ترهن مستقبل الوطن والحقوق المشروعة لأبنائه بمواقع عابرة ولا بتوقعات سياسية متحولة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بهذا الوعي الوطني الصادق، نسجل مجددا انخراطنا الموصول في الرؤية الدبلوماسية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي مكنت بلادنا من تحصين وحدته الترابية، وجعله شريكا إستراتيجيا في

مخلة الدار البيضاء واستمرار الربط بين الأحواض غادي يعود الانتعاش لسوق الشغل في العالم القروي، وسيساهم ذلك في تراجع البطالة.

الحكومة قالت بأن غادية تركز على التشغيل في نصف الولاية الثانية، وهذا شيء محمود ونصفق له، السيد رئيس الحكومة، بغينا نستمر في التركيز على ترحيل الخدمات الرقمية على (Freelancers) الرقيين، على (Gaming) قطاعات البناء والقطاعات الصغرى في ميادين، السياحة والثقافة والتنشيط والصناعة الثقافية والوحدات التحويلية الصغرى والتجارة الرقمية والمهن الصحية والخدمات التكنولوجية، والحرف المطلوبة من طرف الأسر وغيرها، هاذي هي القطاعات الخالقة للشغل، والحكومة عندها النية في إعطاء دفعة قوية لتشغيل المرأة ورفع من مساهمتها في سوق الشغل.

الاستثمار في التعليم الأولي الذي باشرته الحكومة مهم جدا في خلق فرص الشغل للنساء، ودعم التقاويل الاجتماعي اللي خدامة عليه الحكومة أساسي، ولكن خصنا كذلك نشجعو خلق المقاولات من طرف النساء ومكافأة المقاولات التي تشغل النساء وتشجع التشغيل الذاتي النسوي، وكذا دفع المقاولات إلى وضع جرد للبيانات حول مدى احترام مقاربة النوع في تشغيل النساء، بهاذ السياسة غادي نوصلو السيد رئيس الحكومة، لـ 30% من المساهمة المرأة في سوق الشغل إن شاء الله.

السيد رئيس الحكومة،

فتح سوق الشغل سوف يساعدنا على تجاوز معضلة البطالة وسيعطينا نقطة إضافية في معدل نمو الاقتصاد، خصوصا إذا رافقه إخراج قانون الإضراب والتقابات إلى الوجود وإعادة النظر في بعض مقتضيات مدونة الشغل.

كل هذا في إطار مأسسة الحوار الاجتماعي الذي يرجع الفضل لهذه الحكومة في وضعها على السكة الصحيحة، بعد انتظار طال سنوات منذ حكومة الاستقرار السياسي للأستاذ عباس الفاسي.

نقطة أخرى ديال النمو غادي نحصلو عليها من دعم وتقوية الرأسمال المؤسساتي، هاذ الشيء اللي قامت به الحكومة فهاذ الإطار هذا، تبسيط المساطر ورقمنة خدمات الإدارة وبناء صرح اللاتمرکز الإداري، إعادة النظر في القوانين المؤطرة لمنظومة العدالة وتفعيل دور الهيئة الوطنية لمحاربة الرشوة واستكمال الترسانة القانونية الخاصة بمجلس المنافسة، والمرسوم الجديد الخاص بالصفقات العمومية مهم ومهم جدا.

نية الحكومة بأنها تدير واحد المنصة استثمار وآلية الشفافية والرقمنة ديال العمليات الخاصة بالمبارك وكذلك بالضرائب والجماعات والوكالات الحضرية، تحسين الحكامة ديال المؤسسات العمومية، كل هذا غادي تكتمل الصورة على المستوى المؤسساتي وغادي يعطينا نقطة إضافية، ونحن على يقين بأن حكومة الإنجاز ديالكم، السيد الرئيس، غادية تنجح وفي هذا واجب سياسي.

العالم الجديد، وترسيخ مكانتها في قيادة إفريقيا الجديدة، إفريقيا الوحدة والتنمية من بوابة المغرب الأطلسي بعمقه الصحراوي المغربي الأصيل، وبرهاناته الجيو استراتيجية كقوة اقليمية وجموية، وكرقم أساسي في كل المعادلات الدولية في بناء السلم العالمي.

هي مناسبة كذلك، السيد الرئيس المحترم، لننوه بما حققته الدبلوماسية الرياضية الوطنية من انتصارات ورسائل حشرت خصوم وحدتنا الترابية في زاوية مغلقة، ولقنتهم دروسا في احترام السيادة الوطنية للمملكة المغربية بخرطتها الراسخة من طنجة إلى لكوية، وبوحدتها الثابتة برباط البيعة المقدس بين العرش والشعب، وبالشرعية القانونية والتاريخية الحاسمة والمحسومة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في مجال السياسة الاجتماعية، نسجل بإيجاب بعض المبادرات الحكومية في تنزيل الورش الملكي السامي المؤسس للدولة الاجتماعية، وإذ نؤكد مرة أخرى انخراطنا الموصول في تفعيل هذا الورش الكبير، الذي أسس له صاحب الجلالة نصره الله، على مدى 25 سنة، فإننا نسجل غياب رؤية استراتيجية للحكومة في استدامة تمويل ملف الحماية الاجتماعية بركائزه الأربعة، ومعه التزامات الحوار الاجتماعي، في مقابل لجوءها للحلول السهلة عبر حصر مصادر تمويل هذه الاختيارات الاجتماعية في القضاء التدريجي على صندوق المقاصة دون بديل بنيوي، ولا بديل إصلاحي جوهري، وكذا عبر مواصلة الضغط الجبائي على المقاولات والطبقة المتوسطة واللجوء للتمويلات المبتكرة، التي ليست في جوهرها غير خصوصية مقنعة.

وهي مناسبة كذلك، السيد رئيس الحكومة، لاستفساركم عن مآل الخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية الأساسية والصحية والطاقية، الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده منذ بداية الولاية، وكذا عن التدابير المتخذة لمعالجة ملف المحروقات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أكد أن الدعم المباشر ليس غاية في حد ذاته، بل هو إجراء انتقالي، في انتظار بلورة سياسات عمومية للتنمية الاجتماعية الفعلية وللتشغيل المستدام، هذا الملف الذي فشلت فيه الحكومة في ظل بلوغ البطالة سقفا غير مسبوق، وهو الارتفاع الذي لا يمكن تبريره بالجفاف، بدليل بلوغ نسبة البطالة 16% في المجال الحضري، ناهيك عن بطالة الشباب وحاملي الشواهد المعطلين، وتتمنى صادقين أن يكون ما تبقى من الولاية مناسبة لإبداع حلول للتشغيل، بدل مواصلة الاستثمار في برامج مؤقتة من قبيل "أوراش" و"فرصة"، التي ليست في عمقها إلا شكلا من أشكال الدعم الاجتماعي غير المباشر.

نتطلع كذلك إلى استعادة بوصلة الإصلاح الاستراتيجي في قطاع التعليم ومنظومة التربية والتكوين والعودة إلى تنزيل القانون الإطار الذي يشكل طريقا للإصلاح بدل دعم القطيعة الوهمية وهدر الزمن في منعرجات تؤجل الإصلاح الحقيقي.

ندعوكم كذلك إلى تنفيذ وعودكم الانتخابية بترسيم المتعاقدين كوظائف عموميين بالوزارة وليس ترسيمهم في الأكاديميات الجهوية، ولكم في عنوان النظام الأساسي دليل وبرهان.

نسئلكم كذلك عن مآل النظام الأساسي للمتصرفين وعن التدابير المتخذة

من باب المعارضة الوطنية المسؤولة، لا يمكننا إلا أن نسجل تفاعل إيجابي مع بعض المنجزات الاقتصادية والاجتماعية المحققة في هذه المرحلة، لكن بالمقابل سنجلبنا بأسف شديد إخفاقا في الوفاء بالعديد من الالتزامات مع ما رافق ذلك من ارتباك واختلالات في التنزيل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

فلقد كان بإمكان هذه الحكومة التي توفرت لها كل الفرص السياسية للنجاح أن تحقق أكثر مما أنجز، فهي حكومة مسنودة بأغلبية عددية تبارك قرارات الحكومة دون أدنى تحض، حكومة لها امتداد في كل الجهات والأقاليم والجماعات، وورثت مختلف المخططات والبرامج الاستراتيجية والقطاعية عن الحكومات السابقة.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص السياسة الاقتصادية، نسجل أنه لا تقدم في مجال الحد من هشاشة الاقتصاد الوطني، فكل الفرضيات والمؤشرات التي بنيت عليها السياسة المالية مخالفة للواقع، ولا بخصوص نسب النمو ولا العجز ولا التضخم ولا المديونية التي وصلت في مجملها سقفا غير مسبوق.

سياسة ضريبية غير عادلة ولا منصفة اجتماعيا ولا مجاليا، عمقت أزمة المقاولات الصغرى والمتوسطة، والنتيجة إفلاس متواصل للمقاولات، وخسارة مزيد من فرص الشغل.

نسجل كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، غياب أي مبادرة لإصلاح المؤسسات العمومية، وتأهيل حكومتها رغم الدعم الموصول لبعضها، في غياب ربط المسؤولية بالمحاسبة في تديرها.

ورش الجهوية المتقدمة لازال على حاله دون تقدم ملموس، ومجالس الجهات والجماعات تعيش على منتوج الولايات التأسيسية، لا مبادرة لتعديل القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، ولا القوانين الأساسية للغرف المهنية، ولا النقابات.

دعم بالملايير لقطاعات كالسياحة والنقل والفلاحة دون أثر على خفض أسعار المواد الغذائية الأساسية والخدمات والسلع، في غياب أي دعم للصناع التقليديين وللكتساب المحلي، في مقابل مواصلة دعم فئة صغيرة من كبار

لإبداء الرأي في الحصيلة المرحلية للحكومة، انطلاقاً من الواقع الذي نعيشه جميعاً على الأرض، وليس انطلاقاً من أوهام الأرقام المضللة، وانطلاقاً من رؤية وطنية تقدمية، تُسائل الحكومة حول توجهاتها السياسية واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التزامها فعلياً بتعهداتها والتزاماتها المعبر عنها في برنامجها الحكومي.

لقد تبوّأت القضية الوطنية تاريخياً صدارة الأولويات بالنسبة لنا جميعاً، ونحن فيها جسد واحد لمواصلة التعبئة الوطنية، في سبيل الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية ودعم خيار الحكم الذاتي لإنهاء النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء.

إن التحولات الكبرى التي شهدتها بلادنا مكنتنا من تعزيز موقفنا ومصداقية موقف بلدنا لدى المنتظم الدولي، مما يفرض على الحكومة اليوم اعتماد مقاربة تشاركية تروم الإشراف الحقيقي والفعال للبرلمان بمجلسيه وللأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني في الدفاع عن القضية الوطنية.

السيد الرئيس،

لقد تميزت الفترة التي نحن بصدد مناقشة حصيلة عمل حكومتكم خلالها بارتفاع غير مسبوق في الأسعار، مس كل المواد الأساسية وتبلور بشكل فاحش في المحروقات، حيث عرفت أسعارها وتيرة ارتفاع متواصلة منذ أزيد من سنتين، بدون مبرر معقول، حققت معه الشركات هوامش ربح مفرطة، أضرت غاية الضرر بالقدرة الشرائية للمواطنين.

إن أي تحليل لمستوى العلاقة الترابية بين التغيرات في الأسعار الدولية لمنتجات الوقود وأسعار بيعها في السوق الوطنية والتكلفة الحقيقية لشراؤها وسعر بيعها محلياً وتقييم تطور هوامش الربح الخام المحققة، يؤدي إلى أن تحديد أسعار هذه المواد شابتها تجاوزات خطيرة، أدت إلى تحصيل هذه الشركات لأرباح خيالية ليس من حقها، ولم تحرك الحكومة ساكناً.

لقد أصبح المواطن بمقدوره تحليل وتقييم مستوى تأثير تقلبات أسعار هذه المنتوجات في السوق الدولية على أسعار البيع المطبقة في السوق الوطنية، لأنه يكتوي بنار هذه الأسعار التي لا تعرف رحمة ولا شفقة على الطبقة المتوسطة ولا على أصحاب الدخل المحدود، فضلاً على تأثيراته الكارثية على القدرة التنافسية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وإذا كنا، ومعنا المواطنين والمواطنات، نفهم ونتفهم انعكاس التقلبات في الأسعار الدولية للمنتجات البترولية على أسعار البيع وطنياً، فإننا لا نفهم لماذا لا تنعكس بنفس الوتيرة عند الانخفاض، لماذا لا تتفاعل بنفس الطريقة عند الصعود أو الانخفاض؟ لماذا لا تكون الارتفاعات مطابقة لنظيرتها في الانخفاضات؟

إن الشفافية في تحديد أسعار المحروقات ليس فقط مسألة اقتصادية، بل هي أيضاً مسألة أخلاقية تتعلق ببناء الثقة وتعزيز مبادئ وآليات الحكامة في تدبير الشأن العام وترسيخ دولة القانون.

لتحسين وضعيتهم المهنية ورفع الحيف عنهم أسوة بباقي الهيئات المماثلة. وفي نفس السياق، ندعوكم مجدداً، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى وقف سلسلة التراجعات في قطاع التعليم المتمثلة في تجميد 34 مؤسسة جامعية، بعد أن رصدت لها ميزانيات من طرف الجهات والجماعات، دون بديل.

السيد رئيس الحكومة،

أناشذك، مناشدة مغربي غيور على مستقبل شباب هذا البلد، أن تتدخل لحل إشكال إضراب طلبة الطب.

بخصوص دعم السكن، فالغاية نبيلة ولكنه غير منصف، وإلا كيف نستفيد ساكنة المناطق القروية والجبلية وهوامش المدن من هذا الدعم في ظل شروط وضعت على مقاس المجال الحضري؟

السيد الرئيس المحترم،

نسجل كذلك غياب سياسة لغوية واضحة المعالم، في ظل مقاربة مادية لترسيم الأمازيغية دون أثر، وغياب أية مبادرة نحو الحسانية وباقي التعابير اللغوية والثقافية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

كثيرة هي الملاحظات والاقترحات، ولكن تسع دقائق غير كافية لمناقشة عرض حكومي في ساعتين ونصف وتقرير في أكثر من 200 صفحة.

ختاماً، نود أن نهنئكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى أن التعاون الخلاق بين الحكومة والبرلمان، فضلاً عن التجاوب المنشود مع المبادرات البرلمانية، يتطلب كذلك من الوزراء ومدراء المؤسسات العمومية التفاعل الإيجابي مع طلبات البرلمانيين وعدم التماطل في استقبالهم لعرض ملفات قطاعية تمهم المواطنين.

وفقنا الله جميعاً لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد يوسف أيدي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية أن أتناول الكلمة

ولنتحدث عن المشاكل التي تتخبط فيها فئة واسعة من الشرائح المجتمعية التي تعاني الفقر والهشاشة.

أولاً، المتقاعدين وذوي حقوقهم المعروفة لدى الجميع وتساءل: أما آن الأوان للالتفاف إلى معاناتهم والعمل على إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية؟
ثانياً، الأشخاص المسنين، خاصة أولئك الذين يعيشون أوضاعاً مزرية، مما يتوجب التفكير في وضع استراتيجية استعجالية تهدف لإنشاء عدد كافٍ من مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً، الأشخاص في وضعية إعاقة وصعوبة الولوج إلى سوق الشغل وشتى صنوف التهميش الذي تعاني منه هذه الفئة على جميع المستويات، مما يستوجب إيلاء أهمية خاصة لحماية حقوق هذه الفئة والنهوض بها، وتمكينهم اجتماعياً واقتصادياً.

السيد الرئيس،

تعتبر الحماية الاجتماعية حقاً من حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان الحصول على خدمات تساعده على تأمين مستوى عيش لائق، وتحرره من مخاطر العوز وانعدام التغطية الصحية.

وقد خطا المغرب خطوات مهمة بفعل السياسات الحكيمة لصاحب الجلالة، حفظه الله، مبدع الورش التاريخي للحماية الاجتماعية، الذي يعتبر بحق نقطة تحول مفصلية، وحدثاً مؤسساً لفعل اجتماعي أكثر فعالية ونجاعة، سنظل مجندين وراء جلالته لإنجاح هذا الورش الهام.
وفي هذا السياق نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

- عن ماذا فعلتم لإعمال مبدأ الإنصاف في النظام الصحي؟

- ما هو برنامجكم لوضع حد لحالة انعدام المساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية؟

- ما هي حصيلتكم في مجال خفض الفوارق المجالية؟

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الرئيس المحترم، وأعتذر عن المقاطعة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والفريقين المشتركين وفريق الاتحاد العام عندهم 7 دقائق ونصف.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

ويجملنا موضوع تجاوزات تحديد الأسعار إلى ملف نهب المال العام وتبيديه، من نهب الرمال ونهب المعادن والاستيلاء على الثروتين الغابوية والبحرية.

لقد شككت تقارير المجلس الأعلى للحسابات في شفافية التدبير الحالي للعديد من المؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

ويدون السقوط في كيل الاتهامات وانتهاك قرينة البراءة، نحملكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مسؤولية وضع حد لنظام الامتيازات الذي يخرق الاقتصاد الوطني الهش.

نحملكم مسؤولية توفير المناخ الملائم للمنافسة الشريفة وحرية المبادرة وتكافؤ الفرص ومكافحة اقتصاد الرعب وصنوف المضاربة والاحتكار.

السيد الرئيس،

إن أي تقييم للسياسات العمومية في المجال الاجتماعي إلا ويبدو العجز واضحا في توفير مناصب شغل ومحاصرة الحجم الهائل للبطالة، وتوفير الصحة والتعليم والسكن للجميع، فنظرة سريعة للإحصائيات التي قدمها تقرير المندوبية السامية للتخطيط، يبدو الحجم موهولا للخطر الاجتماعي الداهم بفقدان أكثر من 150.000 منصب شغل خلال سنة 2023، ومعدل البطالة تجاوز 13%.

لقد سبق لصاحب الجلالة، نصره الله، في افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان في أكتوبر 2022 أن وضع للحكومة هدف خلق 500.000 منصب شغل بحشد 550 مليار درهم من الاستثمار الخاص في أفق 2026؛ فما هي حصيلة هذا الالتزام؟

إن الفجوة عميقة بين التوقع والواقع الذي لا يرتفع، بين الأمل والحقائق الدامغة على الأرض، ورغم كل الظروف المساعدة الدولية منها والوطنية، أساسا استقرار أسعار الطاقة وثباتها في مستويات مقبولة، تساقطات مطرية أنعشت آمال الفلاحين لما لها من تأثير على الغطاء النباتي للدورات الزراعية ومحاصيل الزراعات الربيعية، ومع ذلك لم يكن لهذه المؤشرات الإيجابية انعكاسا على ظروف ومستوى معيشة المواطن.

لقد دعا جلالته في ذات الخطاب، إلى "الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني"، غير أننا لا نرى على أرض الواقع مؤشرات قابلة للقياس لاستثمار منتج لفرص الشغل، بل فقط استثمارات لا يهمها سوى الربح السريع والعائد المضمون، والا كيف نفسر ما فقده الاقتصاد الوطني من مناصب شغل ومن نسبة بطالة بلغت أزيد من 13%؟

السيد الرئيس،

إننا في حاجة إلى "ميثاق وطني" تُحدد فيه الأهداف العامة والتوجهات الاستراتيجية في مجال التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، يعمل فعلا على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، فهل تستجيب الحكومة لهذا المبدأ، وتكرس جهودا مضاعفة لتحقيق مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"؟

للميزانية المرصودة للصحة في بلادنا، والتي بلغت برسم ميزانية 2024 أكثر من 30 مليار درهم.

إن ما تم تحقيقه لفائدة الأسرة التعليمية خلال هذه المرحلة غير مسبوق، وبشكل إضافي تاريخي لفئة ظلت تكابد من الحيف والظلم، ورغم أنه جاء بعد مخاض طويل وصعب وشاق، إلا أنه تحقق بفضل الإشراف الشخصي للسيد رئيس الحكومة على هذا الملف، وكذا بفضل الوطنية الصادقة ونكران الذات التي أظهرتها المنظمات النقابية، رغم كل الهجومات والاستهدافات التي طالتها، غير أنها انتصرت نهاية المطاف لمصلحة بلادنا ولمصلحة أبنائنا وبناتنا، التلاميذ والتلميذات، والتي لا يمكن صونها دون استمرار الحوار والإنصات لنخب الأسرة التعليمية بجميع مكوناتها.

نسجل كذلك للحكومة حرصها على العمل والعتاء في منأى عن المناكفات والصراعات، كما يحسب لها العمل في ظل تماسك أغليتها، وهو تماسك عز في العديد من التجارب الحكومية السابقة. وعلى الرغم من السياق بل السياقات الصعبة والمعقدة، التي وجدت الحكومة نفسها فيها، فإنها لم تختبئ وراءها، بل شرعت وبكل إرادة في تنزيل مضامين برنامجها الحكومي.

ويحذونا أمل كبير في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن تواصل الحكومة عملها في استحضار دائم للنموذج التنموي الجديد وللحاجة الدائمة والماسة إلى بلوغ التعادلية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي المجال الاقتصادي، نتمنى كل الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة، ولاسيما ما يتعلق بميثاق الاستثمار، وكل الإجراءات المصاحبة التي تم اتخاذها لضمان حسن أعمال مضامينه، غير أننا نؤكد أن الاقتصاد الوطني الذي أكد صموده في مواجهة العديد من الأزمات، يحتاج إلى مراجعة الأولويات، بما يكفل ضمان السيادة الاقتصادية والرفع من معدل النمو ودعم النسيج المقاو، ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وختاماً، لا يسعنا كذلك إلا التنويه بالعمل المهم الذي تم القيام به فيما يتعلق بالأمن المائي لبلادنا، حيث تم تدارك سنوات الخصاص في زمن قياسي كبير، ويحذونا أمل كبير أن تسرع الحكومة الأوراش الكبرى الجاري تنفيذها، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية.

متمنياتنا لكم، السيد رئيس الحكومة، ولكل مكوناتها بالتوفيق والسداد، تحت الرعاية الشريفة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

واسمحوا لنا، السيد رئيس الحكومة، في البداية، أن نهنتكم على العمل الوطني الكبير الذي قامت به الحكومة منذ أن حظيت بالثقة المولوية الكريمة، كما نهنتكم على مبادرتكم لتقديم الحصيلة المرحلية للحكومة، ونعتبر أن هذه اللحظة السياسية والدستورية تكنسي أهمية بالغة في مسار توطين الديمقراطية، التي يراها جلاله الملك محمد السادس حفظه الله.

طبعاً، إن الحيز الزمني الممنوح لنا لا يفي بالغرض، ولن يسمح لنا بتفصيل عميق لهذه الوثيقة المرجعية المهمة التي بين أيدينا، والتي تكنسي عملاً جباراً ودؤوباً تم القيام به خلال عامين ونصف، كان للبرلمان بمجلسه دور أساسي في بلوغه، سواء عبر التشريع والتقييم أو من خلال ممارسة الاختصاصات الرقابية التي يتم من خلالها تقديم الأفكار والبدايل الضرورية. إن أحد المنجزات البارزة التي تم القيام بها هو كل ما يندرج في إطار تعميم الحماية الاجتماعية، هذا الورش الملكي التاريخي الذي نجحت الحكومة في تنزيل مضامينه على أرض الواقع في مدة زمنية قياسية، وبنفس وطني عالي.

وعطفاً على كل ذلك، فإننا إذ نتمنى سير الحوار الاجتماعي والنتائج المهمة التي تم التوصل إليها في إطاره، سواء من خلال اتفاق 30 أبريل 2022 أو اتفاق 29 أبريل 2024، فإننا نؤكد أن حرص السيد رئيس الحكومة على مؤسسة الحوار الاجتماعي وعلى اعتبار النقابات شريكاً وليس خصماً، أمور تستظل من الإيجابيات التي وسمت عمل الحكومة خلال النصف الأول من ولايتها.

السيد الرئيس،

لا شك أن القطاعات الاجتماعية حظيت بعناية واهتمام بالغين من لدن الحكومة خلال النصف الأول من ولايتها، وهي عناية يمكن رصد ملامحها عبر العديد من المؤشرات والأرقام الدالة، ولعل أهمها هو ارتفاع حجم الاعتمادات لدعم القدرة الشرائية ومواجهة تقلبات السوق الدولية وتداعياتها على أثمان المواد الأولية في بلادنا، بيد أن أحد الإشكاليات الهيكلية التي ما فتئت ننبه إليها هي ما يتعلق بإشكالية البطالة وارتفاع معدلها.

وإذ نعبّر عن ارتياحنا لإعلان الحكومة عن أن مواجهة إشكالية التشغيل ستشكل أولوية الأولويات خلال النصف الثاني من ولايتها، ندعو إلى تضافر الجهود للإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لتسريع عجلة الاقتصاد الوطني، حتى يتمكن من استيعاب أفواج العاطلين والعاطلات التي تنضاف سنوياً إلى قوائم البطالة في بلادنا.

إن ما حققته الحكومة في التغطية الصحية مهم، بل ومدهش، وسيظل أحد معالم المرحلة الحالية، ونأمل أن تفرز الإصلاحات الجارية في القطاع منظومة صحية صلبة، تكفل حق المواطن والمواطنة في الصحة وتقطع مع الواقع المرير، الذي عانى منه المغاربة لعقود، لاسيما في ظل الارتفاعات المتوالية

نسبة 20% وحجز الضريبة على القيمة المضافة من المنبع، وهو ما ساهم في زيادة العائدات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي؛
-إخراج القانون المتعلق بأجال الأداء، واليوم وبعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، نلمس أثره الإيجابي على مالية المقاولات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن مناقشة الحصيلة المحلية للحكومة هي مناسبة للوقوف على الـرهانات المنتظرة خلال النصف الثاني من ولاية الحكومة، وهنا أود أن أؤكد على أنه ينتظرنا جميعا خلال الفترة المقبلة عمَل كبير على مستوى العديد من الأوراش الاستراتيجية، على غرار:

-إنعاش سوق التشغيل؛

-إصلاح أنظمة التقاعد؛

-السياسات المائية والطاوية؛

-دعم القطاع الفلاحي والسياحي؛

-دعم تطوّر المهن العالمية للمغرب، على غرار قطاع السيارات والطيران؛

-تعزيز العزّز الثقافي خصوصا الموجه للشباب؛

-تعزيز البنية التحتية، في أفق تنظيم بلادنا لكأس العالم 2030.

-وذلك في تناعم مع الاستمرار في تنزيل أسس الدولة الاجتماعية.

فعلى مستوى الورش المتعلق بالتشغيل، أود أن أؤكد على الدور الكبير الذي تقوم به المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، والتي تدعوكم إلى إعطائها عناية خاصة لتعزيز مساهمتها في خلق فرص الشغل. كما نؤكد على انخراطنا في تنزيل ميثاق الاستثمار الذي يهدف إلى بلوغ نسبة الثلثين من الاستثمار الخاص، وأيضاً خلق 500 ألف منصب شغل، بالإضافة إلى العمل على إخراج مدونة شغل مبتكرة، ثوابك طرق التشغيل الحديثة.

وفيما يخص السياسة المائية، نُثوّن العمل الكبير الذي تقومون به، وندعوكم إلى العمل بنفس الفعالية والسرعة، على غرار المشروع التاريخي للربط المائي لحوض سبو بحوض أبي رقرق.

وفي الحتام، يجب أن نهتّى أنفسنا جميعا بالرؤية الملكية في تدبير ملف قضيتنا الوطنية، والتي نؤكد على أن ملف الصحراء هو النظرة التي ينظر بها المغرب إلى العالم.

واليوم وبفضل هذه الرؤية الواضحة أصبحت العديد من الدول تتعامل إيجابيا بتمويل مشاريع استثمارية في الأقاليم الجنوبية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نجدد لكم استعدادنا الدائم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للتعاون معكم وانخراطنا المسؤول في تنزيل الأوراش الاستراتيجية لبلادنا، تحت

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الحصيلة المحلية للحكومة، التي تفضّلتم بعرضها، بمبادرة منكم أمام مجلسي البرلمان.

واعتباراً للأرقام المسجلة والبرامج المنجزة، فإن التقييم العام لـحصيلة الحكومة لا يمكن إلا أن يكون إيجابياً يتّين ما تمّ إنجازه خلال هذه المرحلة. فرغم أن النصف الأول من ولاية الحكومة تزامن مع موجة من الأزمات التي عاشها العالم، إلا أنه، بفضل التوجيهات الملكية السامية والتدابير الحكومية، استطاعت بلادنا الصمود في وجه هذه الأزمات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُسجل بكلّ إيجابية الحصيلة الحكومية المرحلية، سيما على مستوى تأسيس أسس الدولة الاجتماعية وبناء اقتصاد قوي ومهيكل.

وهنا لا بد أن أتوقف عند الإجراءات التالية:

على المستوى الاجتماعي:

-تنزيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر للأسر الذي استهدف إلى حدود نهاية شهر مارس 2024، 3.5 مليون أسرة تضم أكثر من 12 مليون شخص؛

-تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، حيث بلغ عدد المسجلين في هذا النظام 22 مليون شخص؛

-تعزيز حكمة القطاع الصحي على المستوى الجهوي، من خلال السعي إلى أن تتوفر كل جهة على مركز إستشفائي جامعي وكلية للطب؛

-مأسسة الحوار الاجتماعي وجعله خيار إستراتيجي، والذي لبثت عنه توافقات تاريخية، رعم الطرفية الصعبة، وذلك من خلال تحسين الدخل ووضع ميثاق ملزم لكافة الفرقاء الاجتماعيين.

على المستوى الاقتصادي:

-أداء مستحقّات الضريبة على القيمة المضافة المتأخّرة، وذلك عبر إرجاع 13 مليار درهم، وهو إجراء غير مسبوق، طبقته الحكومة بعد 6 أشهر من تعيينها، وبلغ هذا الرقم إلى حدود اليوم 20 مليار درهم؛

-إخراج ميثاق الاستثمار بعد سنة واحدة من تنصيب الحكومة؛

-تنزيل الإصلاح الجبائي، من خلال خفض الضريبة على الشركات إلى

وشيئان لا يستقيان، السيد رئيس الحكومة، في الحقيقة أن هناك حوار مع الحكومة تمت مأسسته في دورتين، وأنا وصلنا إلى مكتسبات وأنكم تقولون بأنكم تريدون تقوية النقابات والعمل النقابي، لكن هناك شيء لا يستقيم مع هذا الخطاب، هناك هجوم شرس على الحركة النقابية وعلى النقابات من طرف مؤسسات عمومية، كالبنك الشعبي من جهة الرباط -القنيطرة، ك (La RAM³) التي لا يستقيم فيها الحوار، كالمندوبية السامية للمقاومين التي لا يستقيم فيها الحوار، وكوحدات خاصة مثلا في القنيطرة (Delphi APTIV) و(فيكور) اللتان تعتبران رمزا للهجوم على الحريات النقابية.

بالنسبة للتغطية الصحية K هناك مجهود مهم تقوم به الحكومة، لكن نتمنى صادقين من الحكومة أن تفتح ورش حوار وطني حول هاته النقطة، لأنها مشروع ملكي يجب أن يكون خارج منطق الأغلبية والمعارضة، يجب أن يفتح حوله نقاش، لأن هناك فئات واسعة من هذا الشعب استفادت في الدفعة الأولى ولم تستفد من دفعات أخرى، على الرغم من أنه لم يكن هناك أي تطور في حياتها اليومية، بل أن هناك معاقون، اتصلت بالسيدة الوزيرة في نهاية هذا الأسبوع، عائلة فيها 3 معاقين ولا يستفيدون من أي سنتيم.. وليس لهم أي دخل بالبتة، مما يؤثر على أن هناك نجاحات ولكن هناك اختلالات يجب الوقوف عليها.

وفيما يخص الحماية الصحية، السيد الوزير، هناك مكتسب تاريخي حققته الحركة النقابية بقيادة الاتحاد المغربي للشغل، وهو ملف التعاضد، والتعاضد هو خدمة اجتماعية تقوم بها أسرة القطاع، لأنها أسرة جميع القطاعات، لأنه بمون من مساهمتها الشهرية 100%، لأن الجزء الأول من مساهمتها المباشرة هو الجزء الثاني من مساهمتها فيما يخص أجرها الاجتماعي.

فهذا الإصرار للسعي على الهجوم على هذا المكتسب التاريخي، قد يؤثر سلبا في علاقتنا على المستوى المستقبلي، السيد رئيس الحكومة.

هناك كذلك موضوع التقاعد، نحن نرفض المس بقيمة التقاعد، رفع سن التقاعد يجب أن يكون اختياريا، وعلى الحكومة أن تتحمل عبء أي زيادات في قيمة التقاعد حتى لا يتم إفراغ هاته الزيادات من قيمتها في نفس السنة.

وفيما يخص ملف إصلاح مدونة الشغل، يجب أن يأتي هذا الإصلاح، إخواني الأعزاء، بجيل جديد من الحقوق ومن المكتسبات، حتى نبنى بناء حقيقي وفعلي الدولة الاجتماعية التي نصبو إليها. وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، على أساس بأن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي قد سلمت مداخلتها مكتوبة.

تفضل السيد المنسق المحترم.

القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

والكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لأن الاتحاد المغربي للشغل منظمة مستقلة ليس عليها سلطة لا من حزب أو من حكومة أو من رجال الأعمال، فعندما تساندكم فساندتها تسوى الذهب. فإننا ننوه، السيد رئيس الحكومة، بكيفية تنزيل مجموعة من المشاريع الملكية، سواء تعلق الأمر بالحماية الاجتماعية أو الدعم المباشر أو دعم السكن بالنسبة للفئات محدودة الدخل أو الفئات المتوسطة، وكذلك دعم ضحايا زلزال الحوز ومأسسة الحوار الاجتماعي الذي كان من ضمن مخرجه زيادة في الأجور على 3 دفعات، دفعة يوليوز ودفعة يناير ودفعة يوليوز وكذلك بالنسبة ل (SMIG) و (SMAG).

إلا أن هاته الزيادات قد تفقد قيمتها إن لم تتحكموا، السيد رئيس الحكومة، في سيطرة وتلجيم سيطرة سلاسل التوزيع، لأنها تؤثر سلبا على جيوب المواطنين والمواطنات، وقد تفقد هذه الزيادات من أي قيمة وتحرم شغيلة هذا البلد من الاستمتاع بها.

وكنا كذلك طرف أساسي في صناعة ما تم التوصل إليه في قطاع التعليم من خلال إخواننا في الجامعة الوطنية للصحة، لكن هذا الطعم وهاته النشوة قد تفقد نشوتها وقيمتها إن لم يسجل عليكم، السيد رئيس الحكومة، أن في نصف هاته الولاية أو في غيرها لم تتم التسوية النهائية لملف المقودين.

كما أننا كنا جزءا أساسيا فيما تم التوصل إليه في قطاع الصحة من خلال إخواننا في الجامعة الوطنية للصحة، إلا أن هناك مشكل يجرنا جميعا وهو مشكل الأطباء، إن كان نساء ورجال الصحة سيستفيدون من زيادة 1000 درهم، فبالنسبة للأطباء والمساعدات منهم سوف لن يستفيدوا، مع كامل الأسف، أو قد يجرمون من هاته الزيادة، علما على أن ما تمت الاستفادة منه يعود إلى مطلب كان من عهد الحكومتين السابقتين مع كامل الأسف، وتم التوافق معه، على أن الأمر يتعلق بـ (l'indice 509) اللي تم التوصل اليه كان المطلب متاعو من 2010.

لهذا نتمنى صادقين منكم، السيد رئيس الحكومة، ألا يتم تهميش هاته الفئة.

³ Royal Air Maroc.

المستشار السيد خلهين الكرش:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إن الحكومة في تقديم حصيلتها لنصف الولاية، اقتضت على طرح سلة أرقام لمختلف القطاعات دون مواءمتها مع الالتزامات التي تم التعهد بها، خاصة في بعض القضايا المقلقة، مثل إشكالية البطالة التي ارتفعت إلى نسب موهولة وإشكالية الماء وإصلاح التعليم، حيث تعاني المنظومة التعليمية من هدر مدرسي يبلغ أزيد من 331 ألف حالة سنويا، والاختلالات في تعميم الحماية الاجتماعية، علاوة على غياب أي تصور واضح لديها لمواجهة الربيع والفساد، وارتفاع نسبة المديونية العمومية من الناتج المحلي إلى مستويات جد خطيرة، وهو ما يهدد المسار السياسي والتنموي لبلادنا.

ولعل أحد أبرز تجليات العجز في تنفيذ الالتزامات ما نرصده من سلبية التعاطي الحكومي مع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، فيما يتعلق بضبابية ضمان استدامته المالية وعدم قدرتها على تنزيل إصلاحات شاملة مرافقة لهذا البرنامج، تضمن انخراط كافة المغاربة. ونسجل في هذا السياق بكل أسف، تفويت مجموعة من المؤسسات الاستشفائية والتخبط في تدبير الانتقال من "راميد" إلى "AMO4" تضامن".

وفيما تعهدت الحكومة بإخراج مليون أسرة من الفقر والهشاشة على أساس موازنة 200 ألف أسرة سنويا، نسجل أن 1.5 مليون شخص إضافي انتقل إلى وضعية الفقر، و2 مليون شخص إضافي انتقل إلى وضعية الهشاشة، حيث قفز معدل الفقراء من 1.2 سنة 2022 إلى 6.6% سنة 2023، جراء موجة التضخم وما رافقها من ضرب للقدرة الشرائية، نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار المواد الأساسية واللحوم الحمراء جراء الخصاص المهول على مستوى القطيع بما في ذلك أضاحي العيد، وهذا يأتي، بطبيعة الحال، نتيجة معاناة الفلاحين والكسابة الصغار، وانهيار إمكانياتهم خلال توالي سنوات الجفاف وفشل "مخطط المغرب الأخضر" في تحقيق إصلاح زراعي حقيقي، حيث كان أخضرا في أعين الفلاحين الكبار، وكان كارثيا على الفلاحين والكسابة الصغار، حيث في ظل حكومتكم يهاجر أكثر من 152 ألف من البادية إلى المدينة.

وعلى مستوى التشغيل، وفي الوقت الذي التزمت فيه الحكومة بإحداث مليون منصب شغل صافي، نجد الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالتشغيل تثبت أن الاقتصاد الوطني فقد 157 ألف منصب شغل بين سنتي 2022 و2023، ليصل عدد العاطلين عن العمل على المستوى الوطني إلى مليون و580 ألف شخص، لتصل نسبة البطالة سنة 2023 إلى 13%، السيد رئيس الحكومة. وفي هذا السياق، نسجل عجز الحكومة عن التدخل للحد من

الانعكاسات الاقتصادية القوية لارتفاع أسعار المحروقات عن المواطنين وارتفاع نسبة إفلاس المقاولات إلى 15% السنة الماضية وتفويت أكثر من 100 مليار درهم من رأسمال الدولة إلى القطاع الخاص، تحت مسمى التمويلات المبتكرة.

السيد رئيس الحكومة،

بالرغم من تسجيلنا لإيجابية قرار الزيادة في الأجور المنبثق عن الاتفاق الاجتماعي الأخير، إلا أنه سيبقى قاصرا في ظل عدم احترام حقوق العمال التي ينص عليها القانون، ومن بينها احترام الحد الأدنى للأجور الذي لا تلتزم به سوى 42% من المقاولات وعدم التصريح كليا أو جزئيا بالعمال لدى الصندوق الضمان الاجتماعي وغيره، مما يشكل ضغطا على الأجور.

السيد رئيس الحكومة،

إن ورش إصلاح التقاعد إضافة إلى أهميته القصوى يجب أن تتحمل الحكومة المسؤولية الكاملة في تمويل الإصلاح، وخاصة فيما يتعلق بالديون الضمنية لأنظمة التقاعد، وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بالصندوق المغربي للتقاعد، فلا يمكن أن تعطينا الحكومة باليمين وتأخذ بالشمال عن طريق اقتطاعات صندوق التقاعد.

السيد رئيس الحكومة،

نسجل أن من إيجابيات حكومتكم أن عدد الأثرياء في المغرب ارتفع، في ظل حكومتكم بـ 37%، ولكم حق التعليق السيد رئيس الحكومة. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون المحترمون،

يسعدنا في مجموعة العدالة الاجتماعية أن نستهل مناقشتنا للخصيصة المرحلية للحكومة التي يتزامن موعدها مع (8 ماي) لمشارطتنا أفراح صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله والأسرة الملكية الشريفة بالذكرى الواحدة والعشرون ميلاد ولي العهد الأمير مولاي الحسن. وبالتذكير بالأهمية الدستورية لوسائل الرقابة البرلمانية والتي عززها دستور المملكة الأخير عبر

نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك⁴

المنشود والغايات المرجوة، نطرح أمامكم الإشكاليات العميقة التي تشهدها المنظومة الصحية والصعوبات التي تواجه تنزيل قوانين المنظومة الصحية والاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه المؤسسات الصحية العمومية، وندعو إلى التدخل بسرعة وفعالية لإنقاذ الموسم الجامعي في كليات الطب والصيدلة، عبر الإنصات إلى المطالب المشروعة للطلبة.

وفي هذا الإطار نعتبر، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن الوقت جد مناسب لتدخلكم الشخصي لطي هذا الملف، خاصة بعد قيام البرلمان بجهود لتقريب المواقف بين الطلبة والوزارة.

في موضوع الاستثمار، ندعو إلى تعزيز الاحترازمات المرتبطة بدعم الاستثمار لضمان تحقيق أكبر قدر من مناصب الشغل..
شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المنسق المحترم، وأعتذر.

الكلمة لأحد المستشارين، خالد السطي أو المستشار لبنى علوي.

السبي خالد، المداخلات تعطى للرئيس وليس لرئيس الحكومة.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الدستورية.

نشكر السيد رئيس الحكومة لأن المبادرة جات من عندكم مهمة سبجلناها، ولو أن باقي تنسالك عدد من الجلسات الشهرية في المجلس.

أکید في البداية، السيد رئيس الحكومة، لا يمكن أن تختلف فقضية الوحدة الترابية والمجهودات ديال بلادنا بقيادة صاحب الجلالة، وكذلك ما حققته الدبلوماسية على مستوى يعني الإشعاع الدولي للمغرب، وأيضا مناسبة كذلك باش نشجو وندينو الاعتداءات الصهيونية الهمجية على قطاع غزة، وكذلك نشيد بالدعم ديال صاحب الجلالة وبلادنا للقضية الفلسطينية من خلال "وكالة بيت مال القدس".

وهذه مناسبة لنجدد الإدانة ديالنا للتطبيع اللي كاين مع الكيان الصهيوني، وأن الأوان باش نوقفو التطبيع ونغلقو مكتب الاتصال الإسرائيلي.

السيد رئيس الحكومة،

ماعديش الوقت باش نقرا جميع (الكلمة راه اعطيتها لكم السيد الرئيس).

تقوية الطابع البرلماني وتمكين البرلمان من أدوات فعالة للتعاقد مع السلطة التنفيذية وتتبع تنفيذ هذه السياسات العمومية وتقييم تدخلاتها طيلة الولاية التشريعية، فالبرلمان هو العين الحارسة للالتزامات الحكومة اتجاه المواطنين والمواطنات، ولهذا حرص الدستور على تعزيز الأدوات الرقابية بإضافة المسألة الشهرية لرئيس الحكومة بخصوص السياسات العامة ودسترة التقييم النصف المرحلي لعمل الحكومة.

وتشكل هذه الآليات تعبيراً من المشرع الدستوري عن الرغبة في ترشيد الحكامة وتجويد التدبير العمومي وترسيخ مبادئ الشفافية والمحاسبة، وهي الأدوار التي نسعى لترسيخها من خلال هذه المناقشة التي نتوخى أن تكون جادة ومسؤولة تنأى عن منطق التبخيس وثقافة التبطيل، وتتهل في المقابل من منطق العمل بالترام، إذ لا يعقل وليس من المقبول الاستسلام لازمة "كل ما جاءت حكومة لعنت أختها"، في متصل تام من مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وقض مبدأ الالتزام والتضامن الحكومي، متطلعين في هذا المقام لنكون في مستوى الشهادة الملكية المضمنة في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الاحتفال بالذكرى الستين لانتخاب أول برلمان مغربي. وسنركز في هذه المداخلة المقتضبة جدا على المواقف الأساسية من الأولويات المركزية لبلادنا.

في هذا الإطار، لا بد أن نجدد الإشادة بجهود جلالة الملك لتحصين الوحدة الترابية لبلادنا وتعزيز مكانتها بين الأمم، كما تؤكد على المواقف الثابتة لبلادنا من دعم الشعب الفلسطيني في سعيه للتحرر من الاحتلال والاستقلال، وندين بشدة جرائم الاحتلال الصهيوني في فلسطين التاريخية ونشيد بجهود لجنة القدس وبيت مال القدس، ترسيخا للمكانة التي يولياها جلالة الملك أمير المؤمنين نصره الله، ورئيس لجنة القدس لهذه المدينة التي تتعرض فيها أوقاف المغاربة للاعتداءات المتكررة.

وقترح بالمناسبة إقامة أنشطة رسمية للتعبير عن المكانة التي تحتلها القضية الفلسطينية في بلادنا وتسمية الفضاءات والشوارع العمومية بتسميات تعبر عن تضامن المغرب مع الشعب الفلسطيني، كما نقترح تسمية إحدى فضاءات هذا المجلس ب "قاعة للقدس".

بخصوص حصيلة الحكومة، السيد الرئيس المحترم، نرى في موضوع الحماية الاجتماعية، ندعو إلى التسريع بتنزيل مقتضيات القانون الإطار، وخاصة ما يتعلق بتعميم التعويضات العائلية وتعميم التقاعد، ونثير مسألة أساسية متعلقة بالدعم المباشر الذي يتعين ربطه بتطور كلفة المعيشة وإدارجه ضمن الإجراءات التي تخصص للتحيين الدوري، والربط التلقائي لمبالغ الدعم الاجتماعي بالزيادات التي تشهدها الأسعار والأجور، فالتضخم أفرغ المبالغ المخصصة لهذا الدعم من قيمتها الشرائية.

ولا بد هنا أن نثير أمامكم ما تعانیه الشرائح الاجتماعية المستهدفة من تقلبات المؤشر المعتمد واضطراباته المتكررة التي تعيق منطق الاستهداف

وفمر لرد السيد رئيس الحكومة المحترم.
تفضل السيد الرئيس.

السيد عزيز أخنوش، رئيس الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا لكم على التفاعل الإيجابي مع مضامين الحصيلة المرحلية التي قدمتها الحكومة.

لابد ما تتفاعل مع عدد من المداخلات، والتي كيفما قلت البارح فمجلس النواب، كنوضح علاقة التعاون المميزة التي كنجمع بين الحكومة وبين البرلمان. فالبارح قدمت فمجلس النواب مجموعة من المعطيات والتفاصيل والشروحات حول أهم المنجزات الحكومية فيما يتعلق بتنزيل الدولة الاجتماعية. تكلمنا على ورش التغطية الصحية التي اليوم أصبحت مفتوحة أمام جميع المغاربة، سواء من خلال نظام ديال "AMO تضامن" التي كيشمل أكثر من 3.5 مليون عائلة، أزيد من 10.5 مليون مواطن، والتي من باب التذكير الدولة هي التي كتنخلص عليهم الاشتراكات ديالهم، أو من خلال النظام ديال (I'AMO⁷) التي كيستافدو منه العمال غير الأجراء والتي كان مطلب لمجموعة من الفئات المهنية التي كانت محرومة فالسابق في حق الولوج للتغطية الصحية، رغم قدرتها على الأداء، إضافة إلى "أمو الشامل" التي درناه للأشخاص التي هما عندهم (la capacité) وقادرين على الأداء.

وبالتالي التغطية الصحية أصبحت اليوم مفتوحة أمام جميع المواطنين المغاربة بدون استثناء، وهذا إنجاز تاريخي كيتحسب لهذه الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، وبفضل التوجيهات السامية ديال صاحب الجلالة.

تكلمت كذلك البارح على ما تحقق فيما يتعلق بإطلاق الدعم الاجتماعي المباشر، التي شكل ثورة اجتماعية حقيقية في بلادنا، والتي الهدف الأساسي منه هو يحافظ على كرامة المواطنين.

اليوم عندنا أزيد من 3 مليون و600 ألف أسرة، أي تقريبا أكثر من 12 مليون ديال المواطنين كيستافدو من دعم شهري ما كتنكونش ناقصة القيمة ديالو على 500 ديال الدرهم شهريا، وهذا في حد ذاته مكتسب كبير لبلادنا وترسيخ حقيقي لمبادئ العدالة الاجتماعية.

وبلا ما ننسى الدعم ديال السكن التي موجه للفئات التي في وضعية ديال الهشاشة، وكذلك الفئات المتوسطة، وهو العرض التي جا باش يرسخ كذلك نوع من العدالة المحلية، ولأن الدعم ديال السكن ما بقاش كيتنصر فقط على المدن الكبرى، لكن يمكن اليوم تستافد منه ساكنة المدن المتوسطة والصغرى والعالم القروي، عكس ما جا عند واحد السيد المستشار التي تدخل من

لكن، السيد رئيس الحكومة، لابد أول حاجة نهضر عليها هي الاتفاق التي توقع الاجتماعي مع النقابات، هاذ الاتفاق من طبيعة الحال التي احنا وصفناه باتفاق الغموض، السيد رئيس الحكومة، كانت فيه زيادة مزيان، ولكن ملي قلنا اتفاق ديال الغموض، 1000 درهم كتنقبى غير كافية، السيد رئيس الحكومة.

أيضا:

- غياب جدولة زمنية؛

- القضية ديال قانون النقابات؛

- إقرار مشروع قانون ديال التعاضد؛

- غياب تاريخ إصلاح منظومة الانتخابات المهنية والاعتماد على المكتسبات؛

- وأيضاً كايين احتقان فيما يخص مجموعة القطاعات، كايينة مجموعة القطاعات ما عنديش الوقت باش نذكر كلشي، ولكن كايين قطاعات وكايين فئات.

أنا عندي نقطة، نرد عليك، السيد رئيس الحكومة، قضية 2500 درهم وقلت علينا أننا كنديرو معاك فيها السياسة، فأنا جيت وثيقة، السيد رئيس الحكومة، هاذي ديالكم الفحلمة الانتخابية، الرفع من الحد الأدنى للأستاذ إلى 7500 درهم، فبالتالي هذا الأستاذ ماشي الأستاذ المبتدئ.

أيضا السيد رئيس الحكومة، فيما يخص القضية ديال مليون منصب شغل، راك شفت، السيد رئيس الحكومة، سبقوني الإخوان، عندي وثيقة التي فيها كنهضر على، يعني النسب والتزاجعات التي كايينة فيما يخص لا نسبة البطالة ولا تراجع النسب، وما إلى ذلك.

الحصيلة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، هاذي ديالكم أمس في منحة الولادة، ذكرت 17 ألف، في حين الحصيلة التي اعطينا فيها فقط 2877، واش وقع لكم خطأ مطبعي ولا غادي نمشيو فهاذ قضية الأرقام باش تردو فيها البال.

فيما يخص علاقتك السيد رئيس الحكومة، بالنقابات الممثلة فالبرلمان، أنت عندك مشكل يمكن مع (UNTM⁵) ومع (FDT⁶)، أنا كنهضر على (UNTM) لحد الآن ما ستقبلتيش (UNTM) واخا سبق لك واعدتي ولكن ما التزمتيش، وفرنفس الوقت بعدتو (UNTM) من مجموعة ديال المؤسسات التمثيلية، لا المجلس الأعلى للتعليم..

السيد الرئيس:

شكرا السي خالد.

شكرا السيد المستشار خالد السطي، وأعتذر عن المقاطعة.

تفضل السي خالد.. شكرا.

⁷ Assurance Maladie Obligatoire.

⁵ Union National du Travail au Maroc.

⁶ La Fédération Démocratique du Travail.

■ حافظنا على سعر فاتورة الكهرباء، سواء بالنسبة للاستعمال المنزلي أو الاستعمال الصناعي بغلاف مالي ديال 9 مليار درهم؛
■ ومازال غادي نزيدو هاذ السنة، واعطينا لقطاع النقل دعم غير مسبق وصل 8 مليار درهم، باش نحافظو على ثمن النقل العمومي للأشخاص والبضائع في مستويات معقولة؛

■ كذلك، نفذنا تعليمات ديال جلالة الملك الله ينصرو، ووضعنا برامج استعجالية للحد من انعكاس الجفاف بقيمة 20 مليار درهم، كان عندها أثر مباشر في تموين السوق الوطني وضبط ثمن الخضر والفواكه والحليب وباقي المنتوجات الفلاحية، واخذينا إجراءات ضريبية وجمركية، ووقفنا رسوم الاستيراد على الحاجيات الأساسية، لاسيما فيما يتعلق بدعم مهني سلاسل اللحوم والقمح اللين والزيت ودعمنا سلسلة الحليب والزبدة والقطاني.

واليوم خصنا نتافقو كاملين، وبلا ما نزيدو على بعضنا البعض، على أن الانفراج اللي هو واضح واللي عرفنو مستويات التضخم الداخلي اللي نزلت من 10.1% تقريبا فبراير 2023 وصلت لـ 0.3% في فبراير 2024، كان بفضل التدخلات الكبرى اللي قامت بها هاذ الحكومة، وهاذ الشيء انعكس مباشرة على أسعار المواد الغذائية اللي تراجعت، كانت في نفس الفترة ديال فبراير 2023 في 20%، كانت في 20% ديال الزيادة، حيث وصلت لناقص 0.4%-، تحت من صفر (0)، (une déflation) في فبراير 2024، وهذا يتعلق بالأسعار ديال المواد الغذائية.

وبغيت هنا المغاربة يطمأنو على أننا غادي نقاو حريصين على ضمان الاستقرار ديال هاذ المؤشرات في السنوات المقبلة، مع العلم أنه - دائما تنقولها ونعاود نقولها - راه صعب تدير الفلاحة بلا ماء، راه الله غالب، ملي تيكون البراج خاوية وما عندكش (le périmètre irrigué) وما عندكش الماء للسقي وما عندكش هذا.. راه ما يمكنكش لك تدير الفلاحة وما يمكنكش تنجح، وإيلا ما درتيش الإنتاج وما كاينش هذا.. راه ما كاينش العمل وما كاينش شغل، وتمامك فين جات 200 ألف ديال (la perte d'emploi)، وهاذ الشيء راه فاهمينو المغاربة وعارفينو، لأنه مرتبط بالخير ديال مولانا، واش كاين الشتا ولا ما كاينش، ما عندنا ما نديرو، الغالب الله.

ولكن رغم ذلك، راه السادة المستشارين المحترمين، راه جابو أجوبة كافية بأنه القراءة اللي خصها تكون ديال هاذ الشيء ديال (l'emploi) بأنه قراءة دقيقة، لأنه ملي تتخرج من الفلاحة الكمل الحمد لله إيجابي، وكاينة حركة اقتصادية والإخوان اللي شاب راه شاب واللي عنده باقي التاريخ (la mémoire) ديال الأيام ديال الجفاف اللي كانت قبيحة في المغرب ماشي هو ديال المغرب ديال اليوم، راه كان كولشي واقف، ملي وقفت الفلاحة كولشي وقف.

اليوم واقفة الفلاحة لأنه ما وقفناش يعني تتشتغل، لأنه الحمد لله عندنا

قبل.

وتزليل الدولة الاجتماعية، كما بغاه سيدنا الله ينصرو، والتمويل ديال مختلف البرامج ديالها ما يمكنكش تنجح لولا تنزيل إصلاحات اقتصادية بشكل مندمج، وهاذ الشيء بطبيعة الحال هو اللي غادي يخلينا قباطين الطريق نحو التنمية الشاملة اللي بغاه سيدنا الله ينصرو واللي كينتظروها جميع المغاربة.

السيدات والسادة المستشارون،

اسمحوا لي باش نتكلم معكم باستفاضة عن الجانب الاقتصادي، حيث قامت الحكومة بإجراءات كبيرة في المجال الاقتصادي، سواء لصالح المقاولات وحفاظا على التوازنات الماكرو اقتصادية، خاصة وأنكم تتعرفو أننا عشنا أزمنة عالمية مركبة، سواء انعكاسات الأزمنة الصحية أو التوترات الجيوسياسية والاستراتيجية، وخاصة الحرب الروسية الأوكرانية اللي نتج عليها تضخم عالمي غير مسبق.

وفي هذه القاعة معنا فاعلين اقتصاديين وأرباب مقاولات وعارفين المشاكل اللي عرفتها كل سلاسل ديال التوريد والمشاكل اللي عرفتها مدخلات ديال الإنتاج الصناعي والفلاحي واللي خلت الأسعار توصل لمستويات غير مسبوقة على المستوى العالمي.

إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل البحري اللي تضاعف - إذا عقلتو - 2 حتى لـ 3 ديال المرات، والحكومة الحمد لله استطاعت باش تحتجز هذه المرحلة بنجاح من خلال مجموعة من التدخلات اللي هي كانت موجهة، واعطينا للقطاع الاقتصادي وباقي القطاعات الحيوية المواجهة اللازمة باش تسترجع الحيوية ديالها، وعقلتو بأنه كان (focalisation) يعني الدباز على (l'inflation) وعلى الضغط ديال هذا باش ما يكونش، ولكن في نفس الاتجاه، قلنا الاقتصاد والعجلة الاقتصادية اللي لقبناها ماشي ناعسة، نعست (comme il faut) بأنه خصها تعاود تحرك آنذاك.

وفي هاد الإطار، لابد نذكر بأننا خلينا الاستثمار العمومي كيمشي بوتيرة تصاعدية، باش نحافظو على صلابة واستقرار ورش الدولة الاجتماعية، واحنا دينا في جنب المواطنين والأسر ملي كنبكون الظروف اللي هي صعبة. هاذ الخيار هو اللي خلانا نجحو في مواجهة التضخم، وفي نفس الوقت حافظنا على تنزيل الإصلاحات الكبرى بوتيرة مستقرة.

حضرات السيدات والسادة،

حتى حد فينا ما غادي ينكر التحديات اللي جات فيها هذه الحكومة واللي مست كل الجوانب ديال المجتمع، حيث أن المقاولات لقبناها تضررت، المناصب ديال الشغل تفقدت، وحتى المعيش اليومي ديال الأسر عرف بزاف ديال التأثير، وما كاينش يمكن نخليو الأسرة المغربية ولا المقاولات بوحدنا، وسط هاذ الأزمنة رفعنا التحدي وكانت عندها الجرأة الكافية باش نتبناو حلولاً استعجالية مهمة، ونذكر البعض منها أساسا:

الاقتصاد الوطني.

الجواب واضح بالأرقام:

- قطاع السياحة عرف دخول 14.5 مليون سائح سنة 2023، وعدد السياح الأجانب ارتفع، وهذا السنة راه على الأقل، على الأقل، يمكن نفوتو بليون هاذ 14.5 مليون ويمكن أكثر إن شاء الله؛
- قطاع الصناعة التقليدية تجاوزات الصادرات ديالو - كيف ما قلت - لأول مرة عتبة المليار؛

- نسبة الصادرات الصناعية: تطورت بالثلث خلال السنتين الماضيتين، حيث ارتفعت صادرات السيارات بـ 90%، وحققت 142 مليار درهم في سنة 2023، بلا ما ننساو الصناعة الإلكترونية والكهربائية بمحصة 24 مليار درهم، وصناعة ديال الطائرات - اللي عقلتو - قلنا بأن هاذ (l'industrie) في وقت "كوفيد" الطائرات ما بقاوش كيطلعو إذن ماتت، كولشي مشى دارت 22 مليار درهم والأمثلة كثيرة، زد، زد، يمكن لينا نتكلمو لكم ساعات هنا؛
- القيمة المضافة ديال الأنشطة الصناعية والبناء والأشغال العمومية والخدمات، ارتفعت بمتوسط 3% سنويا على مدار سنة 2022 و2023، بفضل قطاع الخدمات اللي اتفع بـ 5% و4.4% خلال السنتين الماضيتين.

هاذ الشي كامل خلانا نحققو نسب نمو وصلت لـ 3.2% اللي مرشحة ترتفع إلى 3.7% تقريبا 3.8%، (le FMI⁹) تقول بـ 3.5%، غادي نشفو على حسب الموسم الفلاحي، الموسم الفلاحي غادي يكون متوسط، ولكن في الحبوب اللي تينقص دبا (le poids) ديالها، الأهمية ديالها داخل القطاع الفلاحي، ما نطلش واش غادي تكون السنة المهمة، لأن الشتاء تعطلت حتى الآخر، ما جاتش في الوقت ديال الحرث وكذلك ما جاتش بصفة منتظمة، وملي جات يلاه انتفعو المناطق اللي كان فيهم.. كيهضر لي بأنه الأسابيع المقبلة، السيد وزير الفلاحة راه غادي يعطي الأرقام اللي عندو. وهاذ الشي كامل خلنا نحققو.. تكلمت عليه.

وإلى جانب كل هاذ المنجزات، درنا إصلاحات هيكلية تاريخية غير مسبوقة، الصحة والتعليم، اللي تيشكلو (la colonne vertébrale) ديال الدولة الاجتماعية، من نهار الأول اللي جينا فيه واحنا مقتنعين أن الاهتمام بهاذ القطاعين ما يمكن يكون دون الاهتمام بالموارد البشرية، وهذا ما حاولنا تنزيله عبر آليات الحوار الاجتماعي.

وهاذي مناسبة أخرى، نبغي نشكر فيها النقابات على الروح الوطنية العالية اللي عبرت عليها طيلة محطات الحوار الاجتماعي، اللي ماكانش سهل، وكان ضروري نديرو فيه اختيارات تقدر تكون مكلفة لميزانية الدولة، لكنها

جميع المواد، ها انتوما شفتو في رمضان جميع المواد الغذائية كانت موجودة وبكثرة، والآن نيت راه الفواكه والخضر وهذا، ويمكن التصدير وذاكشي، رغم أنه 3 سنين ديال الجفاف وبأنه إلى رجعتي ثاني بواحد 3 سنين أخرى كانت فيها عامين ديال الجفاف، إذن، (une situation très difficile) نتمناو على الله الخير، نتمناو الله ينعم علينا الشتا، وما نعاودش نرجع باش نفكر أشن وقع في هاذ السنوات في هاذ الإشكالية ديال الماء، تيطهر لي كان فيه نقاش كافي ومعقول البارح داخل البرلمان.

كذلك، اسمحو لي تقول ليكم بأن المجهود اللي تعطى لحماية الأسر كمنح كذلك باش نعاونو المقاولات اللي تأثرت بارتفاع أسعار المواد الأولية. باش نجابو الناس اللي كنتقول بأن الحكومة ما كانتش وفيه لنحول الاقتصاد الوطني، راه خص تعرف ويعرف الرأي العام كذلك بأن الشيء اللي تعمل فهاذ السنتين غير مسبوقة، لا من ناحية النوعية ديالو ولا من حيث المضمون ولا التكلفة، وهاذ الشيء كان واضح وساهم باش المقاولات الوطنية تكون عندها المناعة اللازمة باش تواجه آثار هاذ الظرفية.

واحنا واثقين أنه لولا النجاعة ديال اختيارات الحكومة، ماكانتس قطاعات السياحة ولا الصناعة ولا الفلاحة ولا الصفقات العمومية غادي تعيش ظروف جد جيدة وتحسن المردودية ديالها.

واسمحو لي ما غاديش نزيد نعرض قدامكم الإجراءات اللي عملت في هاذ الإطار، لكن لا بد لي أن أشير للعناوين الكبرى.

ما ننساوش بأنه في أقل من سنة، بعد تنصيب الحكومة قدرنا نوضعو ميثاق جديد للاستثمار، الميثاق اللي غادي يرسم المستقبل الاقتصادي ديال بلادنا، ويعطي المعنى الحقيقي للتنمية ويوفر للمقاولات المغربية وحتى الأجنبية الشروط الضرورية للنجاح.

وقدرنا كذلك بنينو الأرضية الأساسية لمواكبة الإقلاع الاقتصادي، من خلال برامج وسياسات محكمة في القطاعات الحيوية، على غرار خارطة طريق مناخ الأعمال، والمخطط السياحي اللي دعمناه بـ 2 مليار درهم في أول أيام الحكومة وفي عز الأزمة.

كذلك اعطينا 20 مليار درهم للمقاولات في إطار استرجاع المتأخرات، حيث كنا السنة الماضية، كهضر مع السيد وزير الميزانية واش كايين شركات اللي ما اخداوش؟ قال ليك أودي فين هيا؟ راه كلشي اخذا (TVA⁸) ديالو، و"مخطط الجيل الأخضر" اللي كهدفو من خلاله لتكريس السيادة الغذائية، وما نساوش إصلاحات القطاع الضريبي والمؤسسات العمومية وتفعيل "ميثاق اللاتمرکز" و"تبسيط المساطر".

وفالحقيقة، البعض كيتساءل واش هاذ الرؤية الاقتصادية للحكومة عندها شي فعالية وأثر على الميدان؟ وأنا هنا بغيت نفكركم بالأداء اللي تحققو فالتقطاعات الاستراتيجية، باش تعرفو الحجم ديال النجاح اللي كيعيشو

⁹ Fonds Monétaire International.

⁸ Taxe sur la Valeur Ajoutée.

إذن وصلنا لـ 20% في عهد هذه الحكومة (les salaires) غادي يطلعو بـ 20% ديال الشغيلة، هذا شي جد إيجابي، اللي خص (SMAG) ديال الفلاحة غادي يطلع بـ 25%، هذا شي جد إيجابي.

أنا كنفهم بأنه بعض الأطراف ديال المعارضة ما كيغوش يتكلمو على هاذ الشي، ملي كيداو يمسيو يقبلو على شي حاجة ديال الكلام ديال الانتخابات، عرفتهم أن ذيك الشي تقاضى لهم، يعني ما لقاو ما يقولو في هاذ الشي زعما.

ومنذ انطلاق الحوار الاجتماعي، كيكون عدد المستفيدين من تحسين الدخل قد بلغ 4 دالمليون و250 ألف، منهم 1 مليون و250 ألف موظف في القطاع العام و3 دالمليون أجبر بالقطاع الخاص، إذن هاذي 4 المليون، زيد لها 4 المليون اللي كايته هي تقريبا نفس اللي كايته في (l'AMO) وكايته في هذا.. 8 دالمليون ديال العائلات راه هاذ الشي اللي كايته، هاذ الشي راه تقريبا وصلنا أنه الأغلبية ديال الأسر وصلها النتيجة ديال العمل ديال هذه الحكومة، ووصلتها الجيب ديالها.

وهو ما يؤكد التوجه الديمقراطي لهذه الحكومة، واليوم مع النقابات تنتظرنا تحديات كبرى، خاصة فيما يتعلق بتزليل إصلاح الأنظمة ديال التقاعد والقانون التنظيمي للإضراب اللي غادي يستأنف المناقشة ديالو من بعد ما يكون مناقشة مع النقابات.

إضافة لذلك، ينتظرنا مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين عمل كبير فيما يتعلق بالقوانين المتعلقة بتشريعات العمل، وهذا من شأنه أن يكون عنده أثر إيجابي على مستوى السلم الاجتماعي داخل المقاولات، ويساهم في توفير فرص الشغل اللائق.

واحنا دائما كهبزو العصا من الوسط، يعني يكون واحد التوازن بين الطبقة الشغيلة وبين المقاولات اللي خاصها تزيد للأمام، وإن شاء الله بالحكمة والحكمة ديال النقابات وبالشجاعة ديال النقابات وبالشجاعة ديال الباطرون كذلك غادي نوصولو إن شاء الله لنتائج اللي هي جد مهمة.

إذن، باش نجابو على بعض الأسئلة، قامت الحكومة، بالخصوص وزارة الداخلية بفتح ورش مراجعة بعض فصول القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ومواصلة عملية تدقيق الاختصاصات، من خلال عدة اجتماعات وورشات مع جمعيات ورؤساء الجماعات الترابية بمستوياتها الثلاث، لا الجهات ولا العائلات ولا الجماعات.

وقامت الحكومة بتحسين مرسوم إعداد برنامج التنمية الجهوية، تم بموجبه مواكبة جميع الجهات لإعداد الجيل الثاني من هذه البرامج، حيث تم التأشير على 7 ديال البرامج ديال التنمية، من بينها سيتم التأشير على باقي البرامج في القريب إن شاء الله.

كما تم إعداد مشروع مرسوم يحدد كيفية التعاقد بين الدولة والجهات،

لازمة لإنصاف مجموعة من الفئات اللي تحرمت لسنوات من أي إرادة لتحسين الأوضاع المهنية والمادية ديالها.

وهاذ الشي راه واضح، راه تعرفوه بأن هاذ 10 سنين اللي فات كلها ما كانتش واحد الإرادة قوية باش الحكومة تجلس مع النقابات باش تلقى معهم حلول وتلقى معهم.. ولكن ملي تدوز 10 سنين كان واجب علينا، هاذ الشي ما شي حد فورصا لنا (la main) ولا قال لنا بز، هاذ الشي بعدا احنا مشينا ليه واحنا مقتنعين، مقتنعين بأنه جاء الوقت أننا نجلسو مع النقابات ونجلسو معهم بالمعقول ونشوفو حلول اللي يمكن تكون إيجابية.

والحمد لله، هاذ الحكومة - كما قلت - عندها إرادة وعندها شجاعة سياسية أنها تخوض مجموعة من الحوارات القطاعية، سواء في التربية الوطنية أو التعليم العالي أو القطاع ديال الصحة، وجلسو معكم السادة الوزراء، والسادة الوزراء كانوا معهم وزراء المالية، وبعض القطاعات لا الصحة ولا والتعليم عيطو ليا، ومشيت جلست أنا شخصيا، وقيلة في التعليم راه جلست معكم شي 5 اجتماعات أو لا 4 في الحوارات اللي هي قطاعية، إذن هاذي إرادة أن المشاكل نخليوها اللور باش نبنو بلادنا وباش نزيدو للأمام.

ومن خلال هاذ الشي كله، العاملين في هاذ القطاعات حصلو على مجموعة من المكتسبات، خاصة فيما يتعلق بالزيادة في الأجور، 1500 ديال درهم شهرية لأطر التربية الوطنية و3000 درهم لأستاذ التعليم العالي و3800 درهم للأطباء وهاذيك 7500 درهم إلى بغتي تجي عند السيد وزير المالية يشرها لك كيفاش مع (l'impôt sur le revenu) وهاذيك الشي اللي زدنا بأن راه وصلو هاذ الناس لـ 7500 ديال درهم، مع الأسف راه ما تتحضرش معنا في اجتماعات الحوار الاجتماعي، وفي الحقيقة أحسن ما تتجيش أما كاع ما نوقعو هاذ الاتفاق السيد ديال (la CDT¹⁰).

وهاذ الروح الوطنية العالية وقفنا اتفاق ديال 29 أبريل لتحسين دخل كل أجزاء القطاع الخاص وباقي موظفي القطاع العام، وذلك من خلال الزيادة العامة في الأجور ديال العاملين في القطاع العام بمبلغ 1000 درهم صافي (Net)، هذا بعدما حسنت الحكومة الدخل ديال 420.000 موظف كينتميو لقطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي. وكذلك، أنه التخفيض ديال الضريبة على الدخل بالنسبة للموظفين الأجراء اللي يمكن يوصل تقريبا حتى لـ 400 درهم للفئات المتوسطة ديال الدخل.

رفعنا (le SMIG) 10% جديدة من غير هديك 10% اللي كانت على عامين، هذا شي جد إيجابي، وهذا تفاعل كبير بين النقابات والقطاع الخاص، لأنه كل واحد كيغفهم الوضعية ديال الشغيلة وكيفاش نواجهو هاذ الشي اللي كان ديال (l'inflation) وكيفاش بلادنا تبقى بالمرتكرات ديالها، وهاذ الشي جد إيجابي.

¹⁰ La Confédération Démocratique du Travail.

حيث ارتفع المعدل ديال التمدرس ديال الفتاة القروية اللي تتبلغ 60% من المناطق المستهدفة، هاذوك اللي درنا عليهم هذاك البرنامج ديال (PRDTS¹²) بزيادة بنسبة 15% مقارنة مع سنة 2017.

كاين (le coding) إطلاق استراتيجية المغرب الرقمي 2030، اللي جاية إن شاء الله في هاذ الشهر في هاذ الأسابيع المقبلة، المغرب غادي يكون عندو استراتيجية رقمية مضبوطة غادي تحرك واحد العدد ديال الشباب وهاذ الشي ديال (le coding) كحاولو نكونو مع "المغرب الرقمي" 100.000 شاب سنويا في المجال الرقمي عوض 14.000 سنة 2022، ووضع هدف ديال تشغيل 240.000 في القطاع الوطني الرقمي فالمستقبل إن شاء الله.

وكذلك كاين التعميم ديال المدن للمهن والكفاءات وانطلاق الدراسة في أربعة وتعزيز التشغيل في صفوف الشباب في ظل ظروف الأزمة، مجال البرنامج اللي جينا به بـ "أوراش"، احنا راه عارفينو بأنه احنا ما كنتخبأوش، نهار اللي جينا هاذ البرنامج قلنا جينا برنامج "فرصة" و"أوراش" لأنه الاقتصاد ديالنا جامد ووقف مع الحركة ديال كوفيد، وقلنا خصنا نحركو شوية الناس، باش تعاود تأخذ (l'envie) تمشي تعاود تخدم، وعملنا هاذ البرامج، ولكن قلنا راه ماغاديش تفوت عامين، ديال (d'ailleurs) "فرصة" انتهى فالسنة الماضية.

واحنا البرنامج ديال "أوراش" ها هو غادي بشوية بشوية، غادي ويكتص، لأنه خصنا نعطيو (l'envie) للناس باش تشتغل، ولكن خصنا نعطيهوم إمكانيات مع .. واحد العدد ديال هاذ الناس اللي 50000 تقريبا اللي هو ما من هاذ (le gisement) لقي الخدمة من بعد اشتغل، وهذا شيء اللي هو جد إيجابي، ولا علاقة لهاذ الشي ديال (NEET) مع برنامج ديال "فرصة"، البرنامج ديال فرصة، حيث شفت شي حاجة بأنه ما كنيكيكيوش بزاف كاين 5، 4 المليون، والناس ما عرفينش هذا، لا.

هذا برنامج محدود للشباب اللي هو يمكن اللي عندو الإمكانية وبغا يكون مستمر وبغا يأخذ (le risque) ديالو وبغا يشتغل يجي، 21.000 مقالة (coopérative)، اللي استافدت من هاذ البرنامج ديال "فرصة"، ولكن باش نختارو 21.000، 300.000 اللي حطات (dossier) ديالها، ما يمكنش تقولو بأنه ما كينش (la communication)، كاين شي برنامج جات فيه 300.000 مقال قالنا أنا بغيت ندخل لهاذ البرنامج؟ يعني هذا بعدا براسو راه هو جد إيجابي.

فقط باش نختم إلى اسمحتو، أنه بغيت يبقاو (des messages) اللي هو ما واضحين:

أولا، عملنا برنامج ورش اجتماعي اللي هو كبير، اللي البارح كان عندي الإمكانيات أنه نشرح القيمة ديالو.

حيث سيشكل هذا التعاقد إطارا واضحا لبلورة المشاريع المحددة في برامج التنمية وتزويلها بشكل سلس، وفق الآجال المحددة.

بقي لي - البارح ما كاش عندي الوقت باش نجابو على كولشي - وبقي لي أنه صدفة البارح خرج التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ما يسمى بـ (Les NEET¹¹)، يعني الناس اللي ما عندهم ش تكوين وما عندهم شغل وهو ما شباب، نتمنى على الله أنه الظرفية ديالو أنه عادية ماشي الظرفية ديال اللي تتلاقى مع (bilan) ديال (mi-mandat) والا هذي إشكالية غادي تطرح في هاذ المؤسسات الدستورية، ولكن أنا تيطهر لي أنه نعطيهوم (le bénéfice du doute).

هذا فقط نقول لكم بأنه هاجس نتناقسوه مع المجلس، ولكن اسمحو لي ماشي ديال اليوم، زعما ما جابوش لنا شي حاجة جديدة هاذ 4 مليون، أنا إيلا اسمحو لي يمسيو فقط لواحد (la page 38) فاش كنت تنوجد البرامج ديال الحزب في مسار الثقة (page 38) هضرنا على هاذ (Les NEET) وهضرنا على 5 مليون ديال الناس وهضرنا على 4 ديال الشباب، الإشكالية اللي تيجرو من المدارس هادي دوك 250.000 تقريبا اللي فيها تراكم اللي تتخرج من المدارس ولا من (la formation) ما تيمشوش (la formation) وما تيمشوش وتبقاو جالسين، وهادي إشكالية.

أنا كنت نتمنى أنه لأن الجديد ماشي هو نتكلمو عليهم، الجديد هو نلقاو الحلول، كنت نتمنى أن شفت الحلول اللي جاء بهم المجلس غير مقنعين زعما ما تقدرش نتخدم أنا كحكومة، ما تقدرش نشغل بهم كحكومة باش نطبقهم، ولكن لا بد ما نذكر أنه ما اكتفيناش بالتشخيص، درنا إصلاح منظومة ديال التعليم وهو وضع هدف لتقليص نسبة الهدر المدرسي بالثلث في (l'objectif) ديالنا ديال (la réforme de l'éducation) وهاذوك 250 ألف هذوك اللي تيجرو كل عام بغينا (le tiers) ما يبقاش يخرج، إذن هادي ها هي كينة في إصلاح منظومة ديال التعليم.

باش غادي نديرو هاذ الشي؟ غادي نديروه بالنقل، الإطعام المدرسي، الداخليات، برنامج ديال الدعم المدرسي، الأنشطة الموازية، كاين واحد العدد ديال (les mesures) ديال المدرسة (d'excellence) وهذا اللي غادي تخلي أنه إن شاء الله هاذ العدد ينقص على الأقل بالثلث.

ثانيا، كاين الاستثمار في المدرسة ديال الفرصة الثانية اللي كان من قبل، ولكن اليوم تعاودو تزيديو نغزوه، وهاذ السنة تم خلق 16 مركزا جديدا، وتم رفع عدد المستفيدين بـ 10% للوصول تقريبا لـ 80.000 مستفيد، هاذ المدرسة ديال (la 2^{ème} chance) أنه حتى ما تيلقي حتى شي حاجة فين هذا.. تعاود يدخل باش يتعلم شي صنعة ويتعلم واحد (le minimum) ديال أسميتو..

وكاين كذلك تحقيق نتائج مهمة لتقليص الفوارق الجالية والاجتماعية،

¹² Programme de Réduction des Disparités Territoriales et Sociales.

¹¹ Not in Education, Employment or Training.

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة برسم نصف الولاية التشريعية 2021-2026.

منوها في بداية هذه المداخلة، بالسيد رئيس الحكومة، على التزامه بحضور مثل هذه المحطة الدستورية، والذي يعكس بالملحوس حرص الحكومة على التنزيل الحقيقي للمبادئ الدستورية المتمثلة في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، ومواصلة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مركزاتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.

واننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعتبر عمل الحكومة بكافة مكوناتها عملا يستحق التنويه نظرا لزامه خلال السنوات الأخيرة ومجموعة من الظروف الصعبة المرتبطة أساسا بالتطورات الأخيرة للظرفية الدولية، والتي كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني، والذي ظل رهينا باستمرار التوترات الجيوسياسية، وتفاقم الظواهر المناخية، زلزال الحوز، تشديد الشروط المالية دون أن ننسى مشكل استمرار التضخم.

هذا التضخم اليوم الذي لم يعد مسألة عابرة، بل أصبح معطى بنيوي في المغرب، كما أكد على ذلك المندوب السامي للتخطيط، حاله حال الجفاف الذي أصبح عاملا هيكليا خلال السنوات الأخيرة.

ورغم كل هذا ظلت الحكومة صامدة، بل التزمت بتنزيل الاوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

كما نسجل بصراحة وبكل وضوح وارتياح أن الحكومة تتجاوز بشكل إيجابي مع كافة الشركاء، وهذا يكرس لدينا قناعة بأن هذه الأخيرة تشتغل وفق مقاربة تشاركية، تطبعها إرادة قوية من أجل تفعيل وتنزيل مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما أن الأرقام والمؤشرات التي قدمتها الحكومة في حصيلتها تبدو إيجابية وتعكس التزامها بتفعيل البرامج الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،
السيد رئيس الحكومة،

نؤكد اليوم نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أننا نأمل في مغرب الغد، وكلنا ثقة في قدرة بلادنا على تجاوز الأزمات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، ومواجهة الآثار السلبية للجفاف وندرت المياه والفقير والهشاشة

أخذينا على عاتقنا أنه نتوافق مع النقابات، لأهم الشغيلة والناس ديال الإدارة يستهلون، إذا غادي نديرو هاذ (les augmentations) هاذ الشي كنعرفو بأنه كايين الثقل ديالو، (en face) عندنا (les recettes) ديالنا (fiscales) ذاك الشي اللي جاي كله غادي على الأقل بـ (double) ديال هاذ الشي اللي خسرنا، ولكن اللي غادي نستعملوه فالاستثمارات المقبلة.

ما عندناش إشكال فالتويل، وما عندناش إشكال ملي كهضر على الضريبة ونتوجه للباطرونا، ونتوجه كذلك (les syndicats)، ما عندناش إشكال ديال الزيادة ديال الضريبة باش يقولو بأنه هاذ الشي كيفاش غادي يمولوه، احنا غادي نمولوه من الضرائب اللي كايينين الآن، ما نزيدوش، لكن اللي ما كيخلصش الضريبة راه كيخلصها، راه بداو كيخلصو، بداو في تحسن ملموس كل عام، هاذ الشي كيطلع.. احنا راه شفا (TVA) طلعات تقريبا بشي 30% ولكن (les recettes fiscales globalement) راه شي 12% باش كتراد سنويا، واحنا غادين فهاذ المنحى وما غاديش نزيدو ف (TVA)، ما غاديش نزيدو ف (l'IS¹³)، بالعكس هاذ العام غادي تنقص للشركات اللي عندها تحت من 100 مليون درهم غادي تنقص لـ 20% وغادي نديرو (la reforme) في 2025 كما اتفقنا مع النقابات، باش نقصو من (l'impôt sur le revenu) واحد (les catégories) اللي ما غاديش تبقى عندهم باش يتحسن.. نعم؟ كنتكلم على الضريبة على الأجر.

إذن هاذو كلهم مسائل اللي هي جد إيجابية اللي غادي نخلي أنه يكون واحد التوازن (macroéconomique)، توازن اجتماعي وإن شاء الله باش نفتحو الطريق ديال الاستثمار ونفتحو اسميتو.. بيد ما تفتح لينا الأبواب ديال السماء باش تكون شوية ديال الشتاء.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

وبذلك نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس،

¹³ Impôt sur les Sociétés.

الحقوق الواردة في دستور 2011 ومباشرة إجراءات فعالية لمحاربة الفساد وتقليص مجالات تضارب المصالح واستغلال النفوذ وحكامه التدبير العمومي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والاختلالات الاجتماعية والمجالية، ومواجهة كل التحديات الدولية والإقليمية، وكسب رهان الوحدة الترابية، وبناء مغرب متضامن وقوي بفضل السياسة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الكفاءات الوطنية الموجودة بهذه الحكومة وبتضافر جهود كل مكونات الشعب المغربي. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) تمة مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

.. مناصب الشغل وضمان الانتشار الترابي للاستثمارات، إسهاما في تنمية مختلف مناطق البلاد، كما ندعو إلى إخراج باقي النصوص التنظيمية المرتبطة بميثاق الاستثمار ومعالجة كافة العوائق التشريعية أمام الاستثمار وتشجيع الحرية الاقتصادية وتقليص الأنظمة الاحتكارية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وفي موضوع إصلاح المالية العمومية والإصلاح الجبائي، نقترح بالمناسبة التسريع بمراجعة المنظومة الضريبية لتخفيف العبء الضريبي على المغاربة، سواء فيما يتعلق بالضرائب على الشركات أو الضرائب على الاستهلاك وخاصة تقليص نسب الضريبة على القيمة المضافة، كما ندعو إلى مراجعة منظومة الضريبة على الدخل بما يحقق العدالة الضريبية.

كما نثير معكم مسألة التمويلات المبتكرة وندعو إلى تخصيصها بمزيد من الشفافية وضبط قواعد تفويت أصول الدولة وكلف الاستئجار، والتدرج في تفعيل هذه التمويلات بما يضمن النجاعة في استعمال الموارد المتأتية من هذه الآلية.

وبخصوص إصلاح محفظة الدولة من المؤسسات والمقاولات العمومية، فإننا ندعو إلى المبادرة إلى تجميع المؤسسات العمومية وتعاضد وسائلها التسييرية وتقليص ميزانيات التسيير لتحقيق الترشيد اللازم للعام.

وبخصوص التربية والتكوين، نثير انتباهكم إلى استمرار الفوارق في الحق في التعليم، ونخشى أن تنضاف للفوارق بين المدرسة الخاصة والمدرسة العمومية فوارق جديدة بين مدرسة الريادة والمدرسة العمومية العادية، وندعو للتسريع بتعميم مدرسة الريادة في أفق زمني لا يسمح بظهور الفوارق بين التلاميذ المتدرسين في أنظمة مختلفة، كما ندعو إلى مراجعة عميقة لتوجهات توسيع التعليم الخاص والعودة إلى مركزية المدرسة العمومية وريادتها وتقوية جاذبيتها. وعلى الرغم من تأكيدنا على صعوبة المرحلة وهشاشة المؤشرات المسجلة، خاصة المتعلقة بالبطالة، وتزايد الفوارق بين الفئات الاجتماعية وبين المجالات الترابية وتراجع مكانة المغرب على مستوى المؤشرات الدولية المتعلقة بالاستثمار والشفافية والتنمية البشرية... فإن المرحلة المقبلة تقتضي التعبئة الحقيقية لتسريع المنجز الحكومي وخاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى عيش المغاربة وحماية قدرتهم الشرائية والحفاظ على أسس ودعامات السلم الاجتماعي وتحسين ركائز الدولة الاجتماعية، فضلا عن تحسين جودة المؤسسات الديمقراطية واستكمال تفعيل المؤسسات الدستورية وضمان فعالية